المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

No. 119 Apr. 2023

العدد مآئة وتسعة عشر - نيسان ٢٠٢٣

ماذا بعد مرور عقدين على سقوط بغداد والإحتلال الأمريكي للعراق

التلازم بين الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان

معظم الدساتير الحديثة بغض النظر عن انظمتها السياسية مفهوم الحقوق والحريات العامة على اس ساس انها تضمن امتيازات الأفراد والجماعات في مواجهة السلطات العامة وتضمن المساواة دون تمييز وتهميش بين المواطنين ، مع تأكيدنا بان العبرة في التطبيق وليس بوجود النصوص ، والموضوع الحقوق والحريات العامة في الانظمة الديمقراطية اهمية بالغة فهي تعد من الركائز الاساسية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي المدني في العصر الحالي ، وانها تطورت نتيجة لتطور الفكر الانساني من جهة وتطور الزمن بسبب ثورات الشعوب على استبداد الحكام من ناحية أخرى .

ان غياب الديمقراطية كآلية لممارسة الحكم وممارسة وثقافة ووعي سلوك للانسان هو العائق الأول واهم الموانع امام ممارسة الحقوق والحريات العامة ، فلا يمكن تصور احترام حقوق الانسان وامكانية ممارستها وضمانها في نظام غير ديمقراطي ، فالديمقراطية هي المناخ الطبيعي الذي يوفر للمواطنين حقوقهم وحرياتهم ، ولو كانت انظمة الحكم قائمة على مبادئ الديمقراطية لعملت على التغلب على كل المعوقات التي تواجه البلد كسوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية وعدم تكافؤ الفرص وعدم المساواة في الحقوق والواجبات وتعرض الوحدة الوطنية للبلد لخطر التشتت .

فاذا كان الأساس السليم التي تقوم عليه الديمقراطية هو العدل والمساواة بين المواطنين ، فانه ليست بالمساواة امام القانون والمساواة السياسية وحرية الرأي والتعبير على أهميتها تتحقق الديمقراطية ، فجوهر المساواة هو المساواة الاقتصادية ، فالدين يقول : من لا معاش له لا معاد له ، ووفق هذه المعادلة الجميلة ، فلا ديمقراطية تحافظ على مكانتها وهيبتها وكونها مطلب حيوي بدون ضمان اجتماعي ، لان عدم المساواة الاقتصادية وسوء توزيع الثروات واستمرار هما يؤدي تدريجياً الى استحالة المساواة ، فينتج عن ذلك اقلية تملك واغلبية فقيرة وطبقة متوسطة ضعيفة وهذا ما عليه الواقع في الانظمة غير الديمقراطية ، وفي ظل النظام الديمقراطي حيث يشعر كل مواطن انه ينتمي الى وطن واحد هو وطن الجميع ، فلا تعود اي اقلية دينية او مذهبية او اثنية تشعر بحق المواطنة للجميع .

ان تاريخ الانسانية يرينا التلازم بين الديمقراطية والحقوق والحريات العامة والخاصة ، فكما أن الديمقراطية هي وسيلتنا الأولى لتحقيق ممارسة حقوق الانسان وحرياته في بلدنا وبلدان المنطقة ، فإن كفالة الحقوق والحريات اساس الديمقراطية وضمانة حياتها وتطورها الى الافضل ، يكون من خلال سيادة القانون وخضوع الحاكم والمحكوم له على حد سواء، والفصل التام بين السلطتين المدنية والعسكرية ، وعدم استخدام وتجيير الدين والمذهب لاغراض سياسية ، فهذا الامر يسيء للدين أكثر مما يسيء للسياسة ، والفصل بين السلطات بما يحدده الدستور لكل منها من اختصاص تقوم به ولا تتجاوزه ، واستقلال السلطة القضائية والأ يحال بين الفرد ومقاضاة السلطة ، وان يكون القضاء متخصصاً ومحايداً ، ووجود محكمة دستورية يكون من اختصاصها تفسير القوانين والحكم بالغاء القانون اذا صح لديها الطعن بعدم دستوريته.

نحن في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان ، نرى ان تغيير الاحوال في العراق نحو الافضل حاجة ملحة من حاجات العيش الكريم في هذا العصر الخطير ، وان الطريق الى التغيير هو طريق الديمقراطية خصوصا وانه لم يكن الرأي العام المحلي والاقليمي والدولي في يوم من الايام الى جانب الديمقراطية كما هو اليوم والدليل على ذلك ثورات الشعوب العربية والدولية على الانظمة المستبدة في هذه الايام وما تحقق لها من انتصار ، فالديمقراطية هي الوسيلة لانطلاق قوى الشعب لمواجهة الاخطار التي يواجهها الوطن ، وبالديمقراطية الحقيقية تحل مشكلات حياتنا وبناء مستقبلنا على الوجه الذي يحقق امالنا وامانينا ، في ظلها ومع مفاهيمها ومؤسساتها ، يمارس الانسان حقوقه وحرياته وتتكامل انسانيته وتنمو مواهبه ويستطيع كل مواطن ان يقدم لشعبه ووطنه كل ما يستطيع من فكر وابداع وعمل .

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان

ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة.

بيان الجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد
بمناسبة مرور عامين على رحيل الأستاذ حاتم كريم السعدي

بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٨ رحل عنا منذ عامين بعد مرضٍ طويل ومتعب أحد أبرز نشطاء ومؤسسي الجمعية، بعد أن استلم تلك المسؤولية بعد اختطاف الدكتور أحمد الموسوي من مقر الجمعية في منطقة المنصور ببغداد في وضح النهار وأمام أعضاء الإدارة الموجودين في المقر ومصيره مجهول لحد اليوم.

الفقيد (أبو كريم) من مواليد ١٩٤٠ في مدينة الكاظمية ببغداد وخريج كلية الحقوق في مصر. كرس حياته للنضال الوطني والقومي والحقوقي، وتعِرض إلى الملاحقة واضطر إلى الهجرة إلى خارج الوطن. شارك مع عدد من نشطاء حقوق الإنسان بتأسيس الجمعية العراقية، وأصبح عضواً في الهيئة الإدارية للجمعية واستلم مسؤولية رئاسة الجمعية بعد اختطاف الغائب الحاضر الدكتور أحمد الموسوي في ٢٠١٦/٣/٦ دفاعاً عن مسيرة الجمعية ، كان رئيس مجلة (صوت الإنسان) في ظروف خطيرة وصعبة وإمكانيات محدودة إلى أن وافته المنية في ٢٠٢١/٣/٢٨.

تتقدم جمعيتنا (الجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد) بتعازينا الحارة لزملائه وذويه ومحبيه وهو يعتبر خسارة للجمعية وللمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان لدوره الفعال في هذه المسيرة الطويلة والشاقة في بلادنا والمشاكل والأزمات الكثيرة دون إيجاد الحلول لها.

لروحه الطاهرة الرحمة والسكينة والسلام والذكر الطيب ..

٢٨ / ٣ / ٢٠٢٣ — الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

المنظمات المدنية والقوانين الداعمة للديمقراطية

سعد السعيدي

قبل ايام اعلن مستشار السوداني لشؤون حقوق الإنسان عن ارسال مسودة تعديلات لمشروع قانون حرية التعبير والتظاهر السلمي إلى مجلس النواب بكتاب رسمي من رئيس الوزراء. وقد جرى هذا خلال جلسة استماع حول المسودة في المجلس. وقد ذكر المستشار بان التعديلات قد اجريت من خلال لجنة حكومية شكلت برئاسته لهذا الغرض عقدت اجتماعات على مدى أسبوعين مع منظمات المجتمع المدني بحضور اليونامي، وخرجت بمسودة تعديلات قدمت إلى مجلس النواب. نقول بان هذا الخبر وإن يبدو جيدا في شكله، لكن تجارب السنوات ال ١٢ السابقة منذ اول محاولة تشريع للقانون قد علمتنا عدم الثقة مقدما بالحكومة ولا بمجلس النواب خصوصا مع عدم ذكر المستشار اية تفاصيل عن محتوى المسودة المرسلة.

اوردنا هذه المقدمة للتحذير من تكرار ذات النتائج السابقة التي ادت الى عدم تشريع هذا القانون وغيره من القوانين المهمة في مجلس النواب. وتكرار شل هذا القانون لسنوات عديدة يثبت بان الحكومات السابقة لم يكن لديها ادنى جدية في طرحه للتشريع بقدر ما كان الهدف هو إلهاء الرأي العام باية العوبة للتغطية على تخبطها. ونلاحظ بان السوداني يتخبط هو ايضا في قراراته حتى وإن ادعى إتباعه منهاجه الوزاري. فهو قد اثار الغضب الشعبي مرتين الاولى مع ابرامه اتفاقيات الاستثمار الدولية غير الدستورية والمفرطة بموارد البلد ، والثانية مع حملة المحتوى الهابط. بعدها اتانا بتخبط اضافي مع محاولة تشريع قانون كما اعلاه لامتصاص الاحتقان وكسب الوقت. بالمقابل نلاحظ وجود تقاعسا لدى هذه المنظمات الداعمة للديمقراطية ولتشريع القوانين الاساسية عن المبادرة بنفسها والضغط للدفع نحو تشريع هذه القوانين. مثال هذه القانون اعلاه وقانون حق الحصول على المعلومة وقانون الجرائم المعلوماتية. هذا التقاعس عن المبادرة هو ما نعتقد من كونه سبب تكرار الفشل على مدى ال ١٢ عاما الماضية. فقد اختارت هذه موقف الدفاع والاكتفاء بالرفض لما يراد فرضه من قوانين. فلم نرها تقدم اي من القوانين الآنفة على الحكومة والضغط عليها لتشريعها على الرغم من توافر هذه المنظمات على القواعد الشعبية. فتحالف المادة (٣٨) مثلا يضم اكثر من (٥٥) منظمة مدنية وحقوقية، وهو عدد ليس بالقليل. هذا الضغط كان ممكن خلقه من خلال تنظيم التظاهرات امام مجلس النواب او في المحافظات. وعدم تحقق تشريع هذه القوانين يشير الى ضعف او خلل لدى لهذه المنظمات. ويتذكر الجميع كيف انتهى مشروع قانون الجرائم المعلوماتية قبل سنوات في فترة حكومة عبد المهدي وكيف قام حسن الكعبي ممثل التيار الصدري في مجلس النواب بالالتفاف على الاتفاق الذي عقده مع المنظمات المدنية بطرحه للتشريع نفس المسودة الاصلية التي رفضتها نفس تلك المنظمات. وهو ما جرى بسبب ترك المبادرة الى الآخرين.

لقد كان يتوجب المبادرة بالضغط على السوداني منذ اول يوم تسلم فيه السلطة لصالح تشريع القوانين الآنفة الداعمة للديمقراطية لا ترك الامور للصدف. وهو ما بدا ويبدو لنا حصوله وبالتكرار

على مدى السنوات الماضية من ضمنه اعلان مستشار السوداني اعلاه. بالنتيجة بقيت هذه القوانين مركونة في ادراج السلطات التشريعية والتنفيذية. اي انها قد تركت لدى نفس تلك الجهات التي لا يهمها من امر التشريع شيئا قدر اهتمامها بخدمة مصالح داعميها الاجانب. لكننا نعتقد بان الوقت لم يفت مع ذلك للمبادرة بهذا الضغط لمتابعة تشريع القانون الآنف المرسل الى مجلس النواب والقوانين الاخرى التي تنتظر دورها بالشكل الذي يحقق المادة الدستورية. ونرى بان الطريقة المثلى هي بالتركيز على كل قانون على حدة والضغط بقوة لتشريعه حتى يدخل حيز التطبيق. ثم الانتقال الى القانون التالي وهكذا دواليك. اي وجوب العمل وفق خطة وبرنامج. وبالعودة الى مسودة او مشروع القانون الحالي المقدم من قبل السوداني فاننا لم نرى لحد الآن ردود افعال المنظمات المدنية عليه ولا هذا العمل وفق البرنامج. ونخشى تكرار نفس الاوضاع السابقة مثلما جرى مع قانون جرائم المعلوماتية.

ننتظر إذن قيام المنظمات المدنية بالبدء باخذ زمام المبادرة مع مسودة القانون المقدمة من قبل الحكومة.

من مقاربات المنافسة التضامنية

عادل سعد

يظلُّ التماثل ارتفاعًا في معدَّلات منجَزي، الحكومي والقِطاع الخاص (الأهلي) في التنمية المستدامة واحدًا من أهم المعايير لتقييم حجم التقدُّم المتحقق ميدانيًّا، ليس فقط في النُّمو الاقتصادي المحسوب رقميًّا، وإنما أيضًا في الحسِّ البنيوي المحرِّك للتنمية. ومع أهمية هذا المقياس كمؤشر على حجم التطوُّر، أو خلافه، فإنَّ هناك من يرى ذلك مقياسًا لا بديل له، لكنَّه ينبغي أن يكون مشروطًا بالمنافسة التضامنية بين الطرفين، الحكومي والأهلي، أي القِطاعين، الرسمي والخاص بالتسمية الاقتصادية المتداولة.

أنا واحد من الذين يجدون في المنافسة التضامنية في هذا الميدان شرطًا لا يمكن تجاوزه تحت أية ذرائع تطرح، إذا أخذنا بالتعريف الذي يفيد أن الاستدامة في تغذية معدَّلات النُّمو لا يمكن أن تأخذ مجالها الصحيح إلا من خلال هذه المنافسة ضِمْن إطارها الرَّحب الذي ينبغي أن يشمل مساهمة الجميع مع تعدُّد وتباين مؤهلات الشرائح الاجتماعية المساهمة فيها والمستفيدة من نتائج التنمية.

إنَّ جوهر المنافسة التضامنية لن يتبلور في هذا المضمار ما لم يتم اعتماد المنهج التشاركي، وبمعنى مضاف اعتماد مبدأ التعاضد الوطني بين الطرفين، وأية خصومات بينهما من شأنها أن تنتقص من قوة أحد الطرفين إن لم يكن من كليهما.

إنَّ ضرورة المماثلة بين تقدُّم الطرفين لا يلغي تقدُّم أحدهما على الآخر نسبيًّا، بل وأيضًا لا يُعدُّ نقيصة تنموية إذا أخذنا بحقيقة أنَّ كل طرف من هذين الطرفين له مبررات معيَّنة لتقدُّمه على الآخر، أو تراجعه عنه، ولكن ليس إلى حد الشرخ الواسع المؤثر سلبًا على مجمل العملية التنموية.

إنَّ من مصلحة القِطاع الحكومي أن يكون القِطاع الخاص قد سبقه في مضمار تنموي معيَّن؛ لأنَّه في هذه الحالة يمكن توظيف المعايير التي حققت التقدُّم المشار إليه من زاوية الاقتداء بالنموذج المتحقق، وتنعكس ذات الأسبقيات على القِطاع الخاص إذا وجد أن وتيرة نُموِّه متخلفة عن الجهد التنموي الحكومي.

وهكذا فإنَّ الاشتغال على فرضية التكامل بين الميدانين إحدى أهم الضمانات المركزية من زاوية الفهم المشترك لمتطلبات النجاح الوطني العام، وهنا يأتي دَوْر الحكومات في توفير البيئة التنموية الحاضنة التي تأخذ بنظر الاعتبار نوعية تلك الضمانات، أو ما يعرف على نطاق واسع بالمؤشرات التشجيعية.

إنَّ عدم الإلمام الكافي من الحكومة بهذه الحقائق وعدم الاضطلاع بمسؤولياتها في إيجاد بيئة قانونية وإجرائية مُحفِّزة لا بُدَّ أن يُسبِّب ضررًا في المنافسة التضامنية بين الميدانين، ولهذا تظل هناك واجبات ينبغي أن تضطلع بها في سياسات تنفيذية تتعلق بتأمين المرافق العامة للبنى التحتية بكلِّ المنصَّات التي تحتاجها التنمية المستدامة، ويُفضل في ذلك أن تسبق أية إجراءات تنفيذية أخرى وليس أن تترافق زمنيًّا معها، كما أنَّ ثمة محرِّكًا آخر للتنمية المستدامة بنسخة المنافسة التضامنية يتعلق بتأسيس شركات مختلطة من الطرفين، ووفق دراسات تطبيقية أن مفهوم الاختلاط هنا يجعل للمنافسة التضامنية موجبات أكثر حيوية؛ لأنَّه لا أحد منهما يقبل أن يكون سببًا في التراجع.

هـل هناك رأي عام فاعل في العراق ؟

زكي رضا

عادة ما تتجه المراكز البحثية في البلدان الديمقراطيّة وهي تريد استقراء الأوضاع السياسيّة أو الاقتصادية وغيرها ومواقف الجماهير منها إلى عيّنات عشوائية من الناس واستطلاع آرائهم لغرض عرضها على صانعي القرار السياسي لاتخاذ موقف مّا من قضيّة مّا. لكنّ استطلاعات الرأي لا تعني مطلقا نجاحها في تقديم صورة حقيقية للقضيّة التي استطلع الجمهور فيها، فهناك دوما هامش للخطأ بنسب تختلف من مجتمع إلى آخر اعتمادا على أمور عدّة، منها انتشار الوعي، جودة التعليم، الديمقراطية، نسبة البطالة، قوّة النقابات والاتّحادات المهنيّة، الثقة بالحكومة، الإعلام المستقل، وغيرها من تلك التي هي على تماس مع مصالح الجمهور اليومية.

إنّ استطلاع الآراء أصبح اليوم تجارة تقوم بها مؤسسات استطلاع لأحزاب متنافسة في وصولها إلى السلطة، أو حتى بين شركات كبرى تتنافس لتسويق بضائعها في الأسواق، وهذا يعني أنّ هذه المؤسسات البحثيّة تعمل على صناعة رأي عام يساعد تلك الأحزاب للوصول إلى السلطة، أو تلك الشركة لتسويق منتجاتها، وهذا يعني تحديدا أرباحا مالية للأحزاب والشركات المتنافسة.

يُحدّد الكثير من الباحثين في موضوعة الرأي العام وأهمّيته، على أنّ هناك رأيا عاما ثابتا وآخر مؤقّتا. كما وأنّ هناك رأيا عاما يُقاد، وآخر يقود. ولأننا نتحدث هنا عن العراق، فإننا سنتحدث عن الرأي العام في العراق ودوره على الخارطة السياسيّة في بلده، وموقفه من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد. لنرى إن كان هناك رأي عام عراقي بالشكل المتعارف عليه في البلدان الأخرى، ومدى إمكانية أن يلعب الرأي العام العراقي دورا مؤثرّا في العمليّة السياسيّة التي تقوده وبلاده نحو المجهول؟

من العوامل التي تشكّل الرأي العام وفق آراء الكثير من الباحثين، ولا زلنا نأخذ العراق كمثال حصرا هنا، نجد الزعماء السياسيين ورجال الدين والعشائر وزعماء الميليشيات، وكمّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع العراقي، ولا نقول السياسية، كون الشأن السياسي لا تهتم به الغالبية العظمى من الجماهير نتيجة غياب ثقتها بمنظومة الحكم بأركانها الثلاثة من جهة، وغياب أو ضعف قوى سياسيّة تطمح وتعمل على التغيير، ويأسها، أي الجماهير، من حدوث تغيير نحو الأفضل من جهة ثانية، وكونها غير واعية لا بحاجاتها اليومية وتوفيرها للعيش بكرامة ولا بمستقبل وطنها.

قد يبدو هذا الاستنتاج قاسيا، لكنّه الأقرب إلى الحقيقة بشكل كبير من خلال استقراء الأوضاع السياسية التي شهدتها البلاد منذ الاحتلال إلى اليوم. إنّ الانتماء الوطني في العراق ضعيف مقارنة بالانتماءات الطائفيّة والقومية والعشائرية، بل وحتّى المناطقيّة، والقوى المهيمنة على المشهد السياسي وتشكّل الدولة والدولة العميقة التي تعمل على انتشار وترسيخ الطائفية والعشائرية والمناطقيّة كوسيلة لبقائها في السلطة، بل هي في الحقيقة وإن توخينا الدقّة فإنّها أي الدولة امتداد طبيعي للنسيج الطائفي القومي المناطقي.

هناك رأي عام ثابت وآخر مؤقّت، وفق الباحثين والمراكز البحثية المختلفة، والرأي العام الثابت هو الذي يرتكز على مفاهيم ثقافية ودينية وطائفية محدّدة ومشتركة بين غالبية

جمهور مناطق جغرافيّة معيّنة وحتّى من أبناء تلك المناطق الذين يعيشون خارجها، ومزاج هذا الشكل من الرأي العام من الصعب تغييره، أو من الصعب تغيير غالبيته ولو البسيطة في مسائل سياسيّة مهمّة، كإصلاح سلطة أو تغييرها.

ولأننا لا زلنا في المثال العراقي، فانتفاضة تشرين على سبيل المثال لم تستقطب جماهير البلاد بأكملها، واقتصرت إلى حدود بعيدة جدا على أبناء مناطق ذات لون ثقافي وطائفي واحد وهم الشيعة، لأسباب منها ضعف البنى التحتيّة والخدمات في المناطق الشيعية مقارنة بغيرها من المناطق ككردستان مثلا، وكون السلطة التنفيذية بأيدي ساسة ورجال دين شيعة لم يقدّموا ما كان منتظرا منهم لأبناء جلدتهم على الأقل، هؤلاء الذي انتفضوا ضد سلطة البعث في آذار – مارس ١٩٩١ تحت شعار "ماكو ولي إلّا علي ونريد حاكم جعفري". وإذا بالحاكم الجعفري فاسد ولص وأذاقهم الفقر والبطالة والمرض والجهل والأميّة.

الرأي العام المتحرك أو المؤقّت مرتبط بوجود مشكلة مّا أو مطلب مّا، وموقف الرأي العام منها عن طريق تنظيم تظاهرات أو اعتصامات أو إضرابات أو وقفات جماهيرية. والرأي العام هذا سلبي أكثر ممّا هو إيجابي، كونه يبحث عن مصالحه بأنانيّة وغباء، فالسلطة تستطيع أن تقف بوجه إضراب المعلّمين أو الكادر الصحي والخدمي في مدينة أو منطقة مّا في حال تنظيمهم تظاهرة أو إضرابا أو وقفة جماهيرية لتحقيق مطالبهم، لكنّ نفس السلطة ستكون عاجزة عن مواجهة إضرابات أو اعتصامات في كامل البلاد إن كانت هناك قوى سياسيّة قادرة على تنظيم هكذا شكل من أشكال النضال الجماهيري.

الرأي العام الثابت في العراق ومن خلال تجربة ما بعد الاحتلال، بل ومنذ تأسيس الدولة العراقيّة إلى اليوم، يرتكز على أسس طائفيّة وقوميّة ومناطقيّة. فالرأي العام (بأغلبيته البسيطة على الأقل) في جنوب العراق مثلا، يتأثر إلى حدود بعيدة بالمؤسستين الدينيّة والعشائريّة وتتم إدارة موقفه وتوجيهه من قضايا البلاد وفق وجهات نظر رجال الدين والعشائر والأحزاب والميليشيات من تلك القضايا. وهذا ينطبق على المناطق الغربية والكردية أيضا.

وهذا يعني أنّ موقف الرأي العام عند الشيعة مرتبط بطقوس مقدّسة تنتجها وتديرها مؤسسات دينية وعشائرية وثقافية مرتبطة بهاتين المؤسستين من جهة، وسطوة رجال الدين والعشائر والنخب السياسيّة في ظل غياب الدولة أو ضعفها أو انحيازها لجهة دون أخرى. وموقف الرأي العام في المناطق السنيّة تتم إدارته وتوجيهه هو الآخر من قبل مؤسسات دينية وعشائرية وثقافية ترتبط بهما، مع وجود نفس الدور لرجال الدين والعشائر والنخب السياسية في توجيه الرأي العام نحو حنين لماض كانت فيه أي الطائفة هي من تمتلك زمام السلطة. أمّا الكرد وهم يحلمون بوطن قومي لهم، فإنّ الرأي العام عندهم يقاد هو الآخر من مؤسسات عشائرية عائلية، مع تأثير واضح كما الآخرين للمؤسسة الدينية.

مثل هكذا رأي عام لا يمكن الاعتماد علية في قياس موقف مّا من قضية وطنية بحتة، فالمجموعات الثلاث بغالبيتها البسيطة كي لا نكون قساة في حكمنا عليها لا تعرف معنى الوطنية والانتماء للوطن، فالوطن عندها طائفة وقبيلة وعشيرة. ومثل هكذا رأي عام يقاد بسهولة إلى مواقف من يقودها ويرسم سياساتها. فالمثقفون، وهم أقليّة ولا يملكون وسائل إعلام ولا إمكانيات ماديّة كالتي تملكها مؤسسات الدولة التي هي امتداد للطائفية والعشائرية كما أشرنا قبل قليل، غير قادرين على أن يلعبوا دور القائد في صراعهم مع الطرف الآخر للتأثير في الرأي العام.

أمّا الرأي العام المتحرك أو المؤقّت، فهو رأي عام بائس وغير ميّال للمساهمة في إيجاد حلول أو مراكز ثقل لقوى مناهضة لسلطة الفساد ليمنحها القوّة على الساحة السياسيّة. فتظاهرة لعدم توفّر الكهرباء تنطلق في البصرة مثلا ويُقتل فيها عدد من المتظاهرين لا نرى تظاهرات متزامنة مثلها في مناطق أو مدن أخرى رغم معاناة أبناء تلك المناطق كما معاناة أبناء البصرة من نفس المشكلة، كي تكون ذات تأثير واضح على مزاج الناس من جهة وتحدّيهم للسلطة ودفعها لإيجاد حلول للمشكلة من جهة ثانية!

بشكل عام لا يجب أن يتحرك الرأي العام فقط باتجاه تحقيق مطالب آنيّة وإن كانت ملحّة، بل عليه التحرّك نحو فضاءات أكبر بكثير من المطالب الآنية، فضاءات تأخذ قضايا سياسية كبيرة كتغيير شكل السلطة وترسيخ مبدأ القانون وبناء دولة مؤسسات حقيقية في ظل نظام علماني ديمقراطي، وهذه الأمور الحسّاسة والمصيرية في حاجة إلى قوى سياسية قريبة من الجماهير ومزاجها من جهة، وقادرة على إقناع هذه الجماهير بضرورة مشاركتها الفعلية في ماكنة التغيير، كونها أي الجماهير هي الطاقة التي تحتاجها القوى السياسية الباحثة عن التغيير لتحريك ماكنة التغيير لإنقاذ الوطن من مستقبل تشير الوقائع إلى أنّه كارثي بمعنى الكلمة.

مرور عقدين على الاحتلال الأمريكي للعراق

بلقيس شرارة

منذ ١١ أيلول عام ٢٠٠١، عندما نُسف برجا مركز التجارة العالمية في نيويورك، من قبل اعضاء منظمة القاعدة، وقُتل أكثر من ٣٠٠٠ شخص، غيّرت هذه الحادثة أمريكا والعالم. وغدت محط انشغال العالم على الصعيد الإعلامي، يوم انقسم التاريخ بين ما قبل وما بعد الحادث. وطغت صورة البرجين على المشهد الدولي العام، وجاءت أحداث ايلول للتأمل في الواقع العربي والثقافة العربية وتضخيم الصورة النمطية عن العرب والمسلمين.

فبدأ الحديث في البداية يدور في الفضائيات عن الحرب على الإرهاب، وبدأ الرئيس «بوش، ألابن» بمقولة: «من ليس معنا فهو ضدنا»، ومن ثم تغير الحديث وأصبح عن العراق وعن صدام حسين، وعن تغيير خارطة الشرق الأوسط. هذا بالرغم من ان القائمين في العمل إحدى عشرة شخصاً منهم، كانوا من السعوديين والاربعة الآخرين من جنسيات مختلفة، وليس بينهم عراقي. وما زال آنذاك كل من بن لادن والملا عمر طليقين، وهما العقلين المدبرين خلف نسف المركز التجاري العالمي في نيويورك.

ثم تحول الحديث إلى أن العراق يمتلك الأسلحة النووية، فاتُخذ قراراً من قبل هيئة الأمم بالتفتيش عن تلك الأسلحة في العراق. وبالفعل بُعث ممثلين عن هيئة الأمم برئاسة (هانز بلكس/) إلى العراق وقضوا بعض الوقت ولم يجدوا أية أسلحة نووية، فكان تقرير هيئة الأمم أنه لا يوجد سلاح نووي في العراق. ولكن القيادة الأمريكية قررت مسبقاً غزو العراق، وتحتاج إلى نوع من التأييد في هذا العمل. وبدأت الحملة الإعلامية المنظمة، التي اقرت ان جيش صدام حسين هو ثالث جيش في العالم من حيث القوة والعدد. ويظهر انه صدق هذه المقولة: حيث وجه صدام حسين عندما بدأت الحملة على احتلال العراق كلامه لكبار العسكريين عندما زاروه في مقره، بقوله: (إن العراقيون مستعدون للدفاع عن بلدهم ولو اضطروا إلى «القتال بالخناجر»، و» لو دُمّر نصف وسائلكم في الدفاع الجوي ستقاتلون بالنصف الآخر، وإذا دُمّر النصف الآخر ستقاتلون بالخناجر... عدوكم ضعيف وأنتم أقوى منه والسبب أنكم على حق وهو على باطل» ... سنقاتلهم بقصب الأهوار والحجارة والصواريخ والطائرات وبكل ما لدينا وسنهزمهم). «جريدة الحياة، ٩ نيسان ٢٠٠٢».

والتقى في تلك المدة «توني بلير» رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، بالرئيس بوش، والقى كلمة: «علينا أن نكون جاهزين للتحرك عندما نتعرض لتهديدات ارهابية أو أسلحة دمار شامل، وإذا لزم الأمر يجب أن يكون التحرك عسكرياً، وهنا أيضاً إذا كان الأمر ضرورياً ومبرراً يجب أن يؤدي إلى قلب النظام». ووصف توني بلير نظام صدام (بالكريه فظ وقمعي، تتعرض فيه المعارضة للتعذيب والإعدام). جريدة الحياة، ٩ نيسان ٢٠٠٢».

وكان هنالك انقسام بين النواب في المجلس البريطاني، إذ لم يكونوا مقتنعين بهذا المنطق، وكذلك الشعب البريطاني، وعلى اثرها خرجت المظاهرات في لندن، التي قُدر عددها بمليون شخص، بشعارات ضد الحرب على العراق. ثم اعلن توني بلير رئيس وزراء بريطانيا آنذاك انهم حصلوا على معلومات تدل من ان صدام حسين باستطاعته ان يضرب الغرب باسلحة متطورة خلال ثلاث أرباع الساعة. وكانت الحكومة البريطانيا من أكثر المؤيدين للغزو.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى بدأوا بمقولة جديدة وهي ان يغيروا المنطقة التي تدار بالحكم الدكتاتوري في الشرق الأوسط إلى حكم ديمقراطي، وكأن بمجرد أن يقرر جورج بوش «الأبن»، بجلب الحكم الديمقراطي للمنطقة، ستنتشر في المنطقة ويحل السلام والوئام، هكذا انتشرت هذه المقولة في العالم الغربي، وبهذه البساطة، صّدق الجميع من أن بعد حكم اربعين عام في العراق من قبل حزب البعث وصدام حسين بقبضته الحديدية، ستنتشر وتزهو الديمقراطية، كما ينتشر وينتعش العشب بعد المطر. فالديمقراطية كما يقول الكاتب والروائي عبد الرحمن منيف : «هي الاساس ليس لفهم المشاكل، وانما للتعامل معها، وبمقدار حضورها كممارسة يومية، وكقواعد وتقاليد، تضعنا في مواجهة مباشرة مع المسؤولية، وتضطرنا، مجتمعين، للبحث عن عرض المزيد».

وبدأت الحرب من دون تأييد مجلس الأمن، فقط من جانب الولايات المتحدة وانكلترا وعدد من الدول الأوربية. حتى فرنسا برآسة جاك شيراك، لم تكن مؤيدة للحرب، وإنما كان مصراً على الحل الوحيد الذي يقضي باعطاء العراق فرصة أخيرة بالتعامل مع القرار الذي يشدد على ضرورة نزع السلاح العراقي والسماح بعودة المفتشين الدوليين بأسرع وقت ممكن.

وبدأ القصف في ٢٠ آذار ٢٠٠٣، وكانت أول بناية تقصف هي بناية الاتصالات، البرق والبريد، التي صممها رفعة في ستينيات القرن الماضي، والتي هي المرة الثانية التي تقصف بها من قبل الأمريكان، إذ كانت المرة الأولى عند ما اجتاح صدام حسين «الكويت» عام ١٩٩٠.

وانهار الجيش العراقي الذي قالوا عنه أنه ثالث جيش في العالم خلال أسابيع، وانتهت الحرب بانتصار الأمريكيين خلال ثلاثة أسابيع، ودخلوا بغداد، وهرب صدام وعائلته، إلى أماكن مختلفة في العراق وخارجه. وكانت اسهل حرب قام بها الجيش الأمريكي، فلم يتوقعوا ان ينهار الجيش العراقي بهذه السرعة .

وإذا ما قارنا الاحتلال البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث استعمروا العراق لأسباب اقتصادية والهيمنة على النفط، وكانت هنالك مقاومة شديدة وثورة ضد الاحتلال دامت أعوام، لكن بالرغم من هذا فقد ادخل البريطانيون على المجتمع العراقي لأول مرة العقل التنويري والديمقراطي الذي تناقضه المصالح الاستعمارية، كما اسهموا في تأسيس الجيش العراقي ودولة عراقية برلمانية حديثة على اساس مدني وليس طائفي، وزرع في نفوس العراقيين أهمية التعليم من أجل المعرفة

←

فأسسوا نظاماً مدرسياً وجامعياً حديثاً، شبيهاً بالنظام التعليمي البريطاني، واعادوا فتح كلية الحقوق في بغداد، كما جاء مع الجيش البريطاني مستشارين لتنظيم قوانين البلاد، ومستشرقين وآثاريين قاموا في التنقيب في جنوب العراق وشماله.

بينما نرى أن الأمريكيين لم يكن عندهم خطة عندما احتلوا العراق، و أول ما قام به (بول بريمر/) عندماعُين الحاكم المدني، حل الجيش العراقي والشرطة، وأحدث هذا الفراغ نوع من الفوضى التي عمت البلاد، إذ اعتبر ان الجيش والشرطة هما جزء من حزب البعث، ولم يهتم المسؤولون من الأمركيين الذين احتلوا العراق، بالمحافظة على الابنية المهمة وانما حافظوا على وزارة النفط فقط، أما الدوائر المهمة فقد تُركت للنهب والسلب والحرق من قبل جمهور جاهل في الحفاظ على تراثه، فنهبت قصور صدام، و وزارة التخطيط التي صممها المعمار الإيطالي جيو بونتي التي لم تسلم من النهب والحرق. وأصبحت الآثار العراقية لقمة سائغة للصوص الذين اختاروا دول الجوار، عندما نهب المتحف العراقي ومركز الوثائق في بغداد والمكتبة الوطنية، ومتحف الفن الحديث، ومكتبة الأوقاف التي تعتبر من المكتبات المهمة في العراق، لأن كثير من العراقيين كانوا يوصون بمكتباتهم الخاصة إلى مكتبة الأوقاف، ومنها ما تحتوي على مخطوطات مهمة ونادرة في الوقت نفسه، ولو وضعت دبابة واحدة أمام هذه المؤسسات والمكتبات لمنع الذي حصل. فقد نهب التراث الانساني من متحف بغداد الذي يرجع الى بناء اقدم حضارة في العالم. هذا ما حل في بلاد وادي الرافدين مهد الحضارات الأولى التي ولدت على ارضها القوانين البشرية الأولى وشهدت ظهور ابرز مَعْلم حضاري في تاريخ الانسانية وهو الكتابة. وشريعة حمورابي هي اول تطبيق عملي للحد من السلطة المطلقة، وهي اول شريعة في ذلك العصر تلبي حاجات المجتمع وتعالجها من الناحية الادارية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية.

والى الان ما زال عدد كبير من القطع الأثرية التي نُهبت لم يستطع المتحف الحصول عليها أو استرجاعها، ونفس الشيء بالنسبة للمخطوطات التي نُهبت، أو تلفت والصور الحديثة التي بيعت باسعار بخيسة في دول الجوار.

وبدل من ان تحل الديمقراطية كما ادعوا قبل احتلال العراق، وتأسيس سلطة مدنية، فقد خلقوا ما يسمى بعصر الطوائف، وأعادوا العراق إلى العصور الوسطى، حيث أدخل الدين كجزء من السياسة وأصبحت السلطة الدينية، لها أهمية في جميع مرافق الحياة اليومية إن كانت اجتماعية أو سياسية. وبدأت بتكوين أعضاء مجلس الحكم على أساس طائفي، الذي ظل عاماً كاملاً في الحكم، فعين اعضاء المجلس حسب الانتماء الطائفي والعرقي، وخصصت مقاعد معينة للطائفة الشيعية وأخرى للطائفة السنية والأكراد وغيرهم من الفئات. واتخذت المنطقة الخضراء مقراً الى مجلس الحكم الموقت، وبعض السفارات، وأصبحت حصناً، منفصلاً عن المدينة بغداد.

كما اصبح المرجع الأعلى في النجف «آية الله السيستاني»، الذي حاول ان يبعد نفسه عن السياسة، لكن بالرغم من هذا، فإن معظم السياسين المسؤولين كانوا يذهبون لإستشارته، حتى إن الحاكم الأمريكي، بريمر حاول مرات عديدة زيارته ولم ينجح، لكن كانت هنالك اتصالات غير مباشرة بينهم. كما كان يبدي رأيه بصورة غير مباشرة، مثل رفضه إلى الدستور الموقت، ولا يمكن كتابة دستور من دون برلمان منتخب.

بعد بضعة اشهر، بدأت آفة الإرهاب تضرب مفاصل العراق، وقد بدأت بتفجير السفارة الأردنية، ولم يكن هنالك جيش، أما الشرطة فقد اعيد تكوينها من جديد ولم تكن مؤهلة للتصدي الى الارهابيين الذين اجتاحوا العراق، وبعدها تم تفجير مقر هيئة الأمم مستهدفين العاملين فيه وقتل عشرون منهم وعلى رأسهم المبعوث الأممي (فيرا ديميللو/). كما بدأ التخلص من الكفاءات العلمية فاغتيل عدد من علماء الذرة، واضطر البعض الآخر لترك العراق، وبدأت هجرة العقول بازدياد.

تفجير مقر هيئة الأمم في بغداد ٢٠٠٣

وعلى اثر التقسيم، الذي اتبع في الانتخابات الأولى التي جرت بعد عام على تأسيس مجلس الحكم في عام ٢٠٠٥، فلم تكن انتخابات علمانية حسب الكفاءات، وإنما حسب الانتماء الطائفي، ولو حاول بعض الاشخاص وكانوا من القلة في ان يمثلوا المجتمع المدني، لكنهم باءوا بالفشل، لقلة عددهم في المجلس النيابي. ومنذ ذلك التاريخ جرت عدة انتخابات، حتى عام ٢٠٢١، ولم تسلم جميعها من اتهامات التزوير والخروقات، والصراع على المناصب وتوزيعها حسب المحاصصة الدينية والطائفية والعرقية.

وفي نهاية عام ٢٠١١، أي بعد سبع سنوات من الاحتلال، وأثناء حكم الرئيس الأمريكي « باراك أوباما/ » بعد أن فشلوا في بناء البلد، تم انسحاب الجيش الأمريكي من العراق، حسب الاتفاقية الثنائية التي وقعت عام ٢٠٠٨.

وفي عام ٢٠١٤، ظهرت فئات ارهابية منظمة ومولة، مدعين بتأسيس دولة اسلامية، واطلق عليهم «داعش»، أي الدولة الاسلامية في العراق والشام، وهو تنظيم مسلح يهدف اعضاءه حسب إدعائهم إلى إعادة «الخلافة الاسلامية وتطبيق الشريعة». وأول ما قاموا به، هو تدمير الآثار التي تعود لعصور قديمة، منها الآشورية والبابلية المدرجة ضمن التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو في مدينة الحضر وآشور، ولم ينجى حتى متحف الموصل من تدمير الآثار التي احتوى عليها وكان مصيره كمصير متحف بغداد قبل عقد تقريباً.

والآن بعد مرور عشرين عاماً على الغزو الأمريكي، فالحكومة ضعيفة، ليس باستطاعتها محاسبة الفساد الذي استشرى في البلد وهيمن على جميع مفاصل الحياة. وأصبح العراق من أضعف بلدان المنطقة، تتدخل في شؤونه بلدان الجوار متى شاءت. وأصبحت الفئات التي جاءت بعد ٢٠٠٣ إلى الحكم باسم الديمقراطية، هي نفسها في معظم الانتخابات التي جرت في العراق خلال العقدين الماضيين، كما اصبح لكل طائفة مليشيات مسلحة تجوب الشوارع، إذ انعدمت القوانين في البلد، فانعدمت كلمة المواطنة في بلد مثل العراق اليوم. هذه هي الديمقراطية التي بشّر بها الأمريكيون منذ عقدين، وما زلتُ أتذكر ما قاله أحد الصحفيين الأمريكيين، عندما قرر الرئيس بوش»الأبن» غزو العراق عام ٢٠٠٢، «نحن لا نبني وإنما ندمّر». وسياسة فرّق تَسْد، تنطبق تماماً على السياسة الأمريكية التي اتُبعت في غزو العراق، وما آل إليه من تدمير بنية المجتمع.

العنف ضدّ النساء إلى متى ؟

لويس إقليمس

تعاظمت أشكال العنف والقهر ضدّ أجمل مخلوق في الدنيا خلقه الباري تعالى ليكون الصورة الناطقة بجماله... إنها المرأة التي تستحق منّا جميعًا كل التقدير والاحترام للدور الكبير الذي تقوم به سواءً في المحيط الأسري أو الشارع أو الدائرة أو المؤسسة التي تتواجد فيها. ويكفي الرجلُ فخرًا أن يتغزّلَ ويمتّع نظرَه بها وبكلّ تقاطيع جسمها ويسعى للقائها أو الاقتران بها بأي ثمنٍ وأيّ ظرفٍ. وكم يشعر بسعادةٍ غامرة حين يرافقه هذا المخلوق اللطيف المعشر في مناسبات مختلفة الأغراض والأهداف، ما يشعرُه بالفخر والسعادة التي لا توصفُ. والأجمل في كلّ هذا وذاك، عندما تفلح هذه الإنسانة في ارتقاء درجات الشهرة والنجاح في مسيرتها المهنية والعائلية في تحدٍّ كبير لكل أشكال العثرات والمعوقات التي توضع في طريقها لتحقيق أدوات هذا النجاح والتفوق في شكل الأعمال التي تُسخّر لأجلها وتنجزها على أحسن ما يكون بجدارة وحسن نية وجميل إرادة وتصميم على مجابهة التحديات. فهل مَن ينكرُ كل هذه الصفات والمشاعر من صنف البشر الآخر؟

دعوات كثيرة ومطالبات لا تنقطع، تقف إلى جانب مساعي تحرير المرأة من نير المعوقات التي تجابه حياتها وحركتها وخياراتها المشروعة في العيش متساوية مع الرجل في شؤون الحياة المختلفة. وتتكرر الصرخات المناهضة بوجه أشكال العنف والتحقير والاستهانة والاستخفاف بقدراتها الكبيرة في عيش الحياة بكلّ ظروفها وشروطها إذا ما أُتيحت لها كل الوسائل وفُتحت لها الأبواب للإبداع والتعبير عن مكامن قدراتها الفياضة المتفجرة في نوافذ وابواب ما تزال مغلقة بوجهها لأسباب عشائرية وأعراف قبلية ومشاكل أسرية بحتة وأخرى سياسية ضيقة الأفق ينبغي الخلاص منها وإغلاق أسبابها إلى الأبد. ويكفيها ما تعاني منه بسبب عقولٍ منغلقة ونفوسٍ ضعيفة بحجة الحفاظ على الشرف والشرع وترضية هذا المرجع أو ذاك، وهذا العرف أو ذاك وهذا التقليد المتخلّف أو

تلك الرؤية القاصرة التي ترى كلَّ شيءٍ فيها عورة، بالرغم من أنها خليقة الله العظيم الجميلة بل الأجمل على وجه البسيطة. إنه الخيار الأكثر رحمة والأفضل والمنطقي لها وللمجتمع أن تُتاح لها الفرصة الحقيقية للتعبير عن مكامن قدراتها ووضعها في خدمة المجتمع والأمة والدولة والعالم بدل حصرها بين جدران المطبخ وحيطان البيت الأسري وأركان المحلة والمدينة التي يُحظر عليها مغادرتها إلاّ على سدية!

من السعيد جدًا أن نستمع معًا مؤخرًا لدعوة بابا الفاتيكان فرنسيس خلال زيارته إلى جنوب السودان يوم السبت ٤ شباط ٢٠٢٣ لحماية المرأة والنهوض بها، منضمًّا في ذلك إلى دعوات وصرخات زعماء مسيحيين ومن أديان مختلفة والأمم المتحدة لمنح حقوق كاملة لهذه الإنسانة الرائعة، طفلةً وفتاةً يانعة وامرأة.

وما أجمل ما قاله بهذا الصدد: أرجوكم احموا واحترموا وقدّروا وكرّموا كل امرأة وكل فتاة وشابة وأم وجدّة. وإلّا فلن يكون هناك مستقبل. فالمرأة إلى جانب وقوفها مع زوجها وأطفالها واسرتها ومواطنيها في خضمّ المشاكل والصعوبات الحياتية، ومشاركتها في إعالة أسرتها بما يُتاح لها من طاقات وفرص، فهي لا تُكافأُ بما تستحقه من تقدير وعرفان. ومن المؤسف تعرضُّ الكثير من النساء في مناطق ومواقع كثيرة إلى أشكال العنف الأسري واغتصاب جسدي وفكري بما لا يتيح لها فرصة التعافي من هذه جميعًا، بل يُزادُ عليها أشكال الخوف والتهديد والطرد القسري من البيت لحدّ الرمي في الشارع نكرانًا لدورها الأموي في تربية الأجيال وإعطاء الحياة من رحمها الحنون طيلة تسعة أشهر من الحمل المتعب. ولا يمكن القبول بمجازاة كل هذه التضحيات بسيولٍ من النكران والإلغاء والرفض المجتمعي والشرعي لمجرّد مطالبتها بحقوق آدمية وسعيها للتمتع بخيارات إنسانية كفلتها الطبيعة والقوانين الوضعية وليس الشرعية فحسب. فالقوانين والشريعة إنّما وضعت لخدمة الإنسان وسعادته وليس لتجريمه وتنغيص حياته وتعريضها للعنف والقتل والاستهانة والاحتقار. فالإنسان مهما كانت خليقتُه، ذكرًا أم أنثى، يبقى صورة الله الحسنة على أرض الشقاء! فالسبتُ وُضع من أجل الإنسان وليس العكس!

عـام من الحرب ... والعراق في قلب العاصفة

تحسين المنذري

لم تكن أوكرانيا سوى ساحة معارك عسكرية، أما الحرب بصورها الاخرى فكانت ساحتها كل الكرة الارضية، فبوادر ظهور قطب عالمي جديد يجمع قوتين عسكرية وإقتصادية وهما روسيا والصين، دق أجراس الخطر على مصالح القطب المتفرد، وكان ما كان من ضغوط مباشرة كدخول دول أوربا الشرقية الى الناتو، وغير مباشر كتسليح دول الشرق الاوربي وزيادة أعداد العسكر الاميركان في عموم أوربا، والتركيز على ضرورة وجود أنظمة حاكمة تستسلم للقطب المتفرد، مرورا بأحداث أوكرانيا عام ٢٠١٤ ووصولا الى نصب قواعد صواريخ أميركية على حدود روسيا الغربية...

ومع كل التطبيل والتهريج الاعلاميين وعمليات الاستفزاز الاخرى، دخلت روسيا الحرب ليس بمواجهة أوكرانيا فحسب بل في مواجهة مع الناتو بزعامة أميركا، التي بدورها أجبرت بل أذلت دول أوربا بوجوب تقديم العون المتعدد الاشكال لأوكرانيا وفي المقدمة الدعم التسليحي المتعدد الاغراض، وأيضا بفرض عقوبات إقتصادية على روسيا، إنعكست نتائجها سلبا على دول الغرب نفسها، مما رفع معدلات التضخم الى مستويات غير مسبوقة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ونقص في إمدادات الطاقة وأزمات لم تتوقف، أدت الى رفض شعبي لسياسات الحكومات الاوربية المنصاعة للارادة الاميركية، وقد جاء إعتراف الناتو بوجود القطب الاخر وذلك بتغيير في عقيدته العسكرية أقرته قمة الحلف في مدريد مؤخرا، حتى صار الصراع مكشوفا وعلى كل الاصعدة، فإن إطمأنت أميركا نسبيا للموقف الاوربي فهي بحاجة الى خلق بؤرة توتر جديدة في جنوب شرق أسيا، لذلك كانت زيارتا العجوزين بايدن ونانسي على التوالي الى تلك المنطقة إستفزازا وإنذارا للصين، وحيث ترى إن أفريقيا بالامكان تأجيل

حسم أمورها لاحقا، إلا إنها تريد شرقا أوسطيا محسوم السير في الركب الاميركي، فإيران وسوريا قد حسمتا التوجه نحو روسيا فإن العراق في القلب من المنطقة وخسارته تعني تكوّن هلالا روسيا، وعلى هذا كانت زيارة الوفد العراقي برئاسة وزير الخارجية لواشنطن فقط لتلقي مجموعة أوامر عليه الانصياع لها لحسم أمره، في المقدمة منها الكف عن الانفتاح الاقتصادي - السياسي مع إيران، والتي سيكون إسقاط نظام حكمها هو الهدف الاميركي القادم، وأيضا ربط الكهرباء مع الخليج والاردن، والتوقف عن إستيراد الغاز والكهرباء من إيران، ووجوب إتباع نظام سويفت في التحويلات المالية حيث لا تستطيع إيران أن تكون جزءا منه بسبب العقوبات عليها،وكذلك تقليص وصولا الى إنهاء وجود الميليشيات الموالية لإيران، وأخيرا وربما أولا هو التطبيع مع إسرائيل!! والذي سيأتي، للأسف الشديد، عاجلا أم آجلا، بوجود حكومة الاطار أو غيرها، فالتطبيع هو ليس فقط إعتراف رسمي وتبادل دبلوماسي، بل هو مجموعة إلتزامات وإتفاقيات سياسية وإقتصادية مذلة، تضمن مسير العراق بالركب الاميركي، وهذا هو المبتغى، عندها سيكون الحديث الذي بدأ الان عن إحتمالية التفاوض بين روسيا وأوكرانيا لإنهاء الحرب واقعا، وقد تنتهي المعارك العسكرية بأية صورة، لكن الصراع يبقى عالميا بين قطبين قديم - أميركي، وآخر ناشئ حديثا روسي - صيني، وستكون القيم والاخلاقيات هي معايير الصراع ومؤشراته، حيث إن القطبين يتشابهان في النظم الاقتصادية والسياسية الى حد ما .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان يدين بشدة فاجعة حلبجة

مرت علينا في ١٦ / آذار / ٢٠٢٣ الذكرى (٣٥) عاماً على جريمة إستخدام السلاح الكيمياوي بنطاق واسع وخطير في مدينة حلبجة الصامدة والمقاومة للنظام البعثي الصدامي البائد .

لقد عانى شعبنا الكردي والعراقي والبشرية ويلات ومآسي إنسانية كثيرة ، وقدم آلاف الأرواح من الشهداء والضحايا للدفاع عن الوطن العراقي بكل شموخ وكبرياء امام الإعداء الشوفينيين والعنصريين من الأنظمة الدكتاتورية والقمعية، بما فيها استخدام السلاح الكيمياوي المحرم دولياً ، حيث تناثرت الأجساد الطاهرة وصمدت انفاس زكية في حلبجة ومناطق أخرى من العراق وكردستان مشتبثة بوطنها الغالي من اجل السلام والحرية والمساواة والعيش الكريم ، بعيداً عن الحروب والدمار والهدم .

إننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان في الوقت الذي ندين بشدة جريمة حلبجة الشهيدة ، نطالب السلطات العراقية وإقليم كردستان الاهتمام الجاد في الإسراع في إعمار المدينة المنكوبة بتعويضها عن الفترة الطويلة التي عانت الإهمال والبطئ في كل مجالات الحياة وبشكل خاص الاقتصادية والمعاشية والإنسانية والأمنية ، من خلال تقديم المساعدات والتبرعات الداخلية والخارجية والإنسانية ، خاصةً وان حلبجة مدينة حدودية ستراتيجية يستفاد منها الأعداء والإرهابيين والدواعش .

تحية إكبار وإجلال لشهداء حلبجة الصامدة ..

١٦ / ٠٣ / ٢٠٢٣

الجمعيات والمنظمات المنضوية في تنسيقية المنتدى العراقي :

- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد
- جمعية المواطنة لحقوق الانسان / العراق
- منظمة حمورابي لحقوق الانسان / العراق
- الجمعية العراقية للمتقاعدين / العراق
- جمعية الرافدين لحقوق الانسان / النجف
- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / امريكا
- هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
- المرصد السومري لحقوق الانسان / هولندا
- منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق (اومرك)
- لجنة الدفاع عن حقوق الانسان / استراليا

نداء عاجل : منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق (اومرك)

اننا في اومرك نوجه نداءنا العاجل هذا الى كل مواطنة عراقية ومواطن عراقي يحرص على تجنيب العراق من استمرار تفشي الوباء السرطاني الخبيث في عراقنا المنهوب، وباء حكم وسيطرة

الدولة العميقة

المتمثلة بالمحاصصة/ الإثنية / الطائفية الفاسدة لمدة تقارب الربع قرن من التبعية والفقر والبؤس والفساد والجريمة المنظمة والاقصاء والتمييز والخطف والسجن وكل انواع انتهاكات حقوق الانسان.

لقد جاء قانون الانتخابات الحالي كثمره نضال ودماء ضحايا اكثر من الف شهيد وخمسه وعشرين الف جريح ومعوق في ثورته التشرينيه المجيدة عام ٢٠١٩ وان محاوله تعديله الان بصيغه قانون سانت ليغو الذي يوافق الطبقه الحاكمه فهو مناقض او ضد الدستور وموقف المرجعيه و ٨٠٪ من عموم الشعب العراقي الذي قاطعوا الانتخابات.

اننا نناشد بكم الروح الوطنية وندعوكم جميعا بان ترفعوا

اصواتكم عالية وموحدة ضد طبقة المحاصصة والفساد وان

تمنعوا تمرير قانون الانتخابات

المزمع تشريعه والتصويت عليه يوم السبت القادم المصادف ٢٠٢٣/٣/٢٥ من قبل أعضاء مجلس

النواب العراقي غير الشرعي ،

ليسجلوا كارثة جديدة في سجلهم الفاسد البائس التسلطي

فلتنتصر الارادة الوطنية الحرة لشعبنا العراقي المعادي للمحاصصة والفساد والساعي للتغير الجذري في افشال مشاريع و مخططات اعداء الشعب العراقي وتطلعاته لحياة آمنة و مستقرة وسعيدة

في بنا؛ دولته المدنية /الديمقراطية/ الاتحادية ،

دولة المواطنة الحرة المتساوية.

الامانة العامة لاومرك.. ٢٣ /٣/ ٢٠٢٣

بيـان الجمعيـة العراقيـة لحقـوق الانسـان فـي امريـكا بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

العز والشموخ للمرأة في يومها العالمي الذي يصادف في الثامن من آذار من كل عام تمنت السيدة سميرة كوري مسؤولة لجنة العلاقات في الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية الدور الانساني والنضالي البارز للمرأة في العراق والعالم.

رغم الظروف الصعبة والتحديات التي تواجهها المرأة في العديد من دول العالم نتيجة العنف، والاستغلال والتهميش، القيود والاعراف الاجتماعية، وضعف سيادة القانون، وتردي الاوضاع الامنية والاقتصادية والتعليمية والصحية، الا انها ظلت تكافح وتناضل من اجل الحرية والعدالة والسلام والاستقرار.

و قد ساهمت القوى المدنية والوطنية والمنظمات الدولية والاممية وبشكل فاعل في دعم المرأة من خلال حملات التوعية لضمان حريتها وحمايتها من الانتهاكات والتجاوزات التي تتعرض له، وطالبت هذه الجهات بأن يكون للمرأة دوراً اساسياً في مسيرة التنمية الوطنية، وتعزيز مكانتها وصيانة حقوقها، واهمية مشاركتها في تطوير جوانب الحياة عرفاناً واحتراماً لدورها الكبير في الاسرة والمجتمع.

المجد لشهيدات الحركة النسوية في العراق والعالم

وكل عام والمرأة بالف خير ..

الجمعية العراقية لحقوق الانسان

في الولايات المتحدة الامريكية

٨/آذار/٢٠٢٣

سلم الرواتب .. حقائق أو شائعات

قابل الجبوري

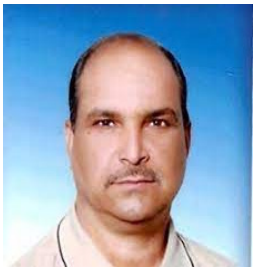

سلم رواتب جديد يشمل كافة موظفي الدولة بكافة الوزارات ، وحتى اللحظة هناك تضارب في صحة هذا الخبر ان كان حقيقة أو شائعة لكن اغلب موظفي الوزارات وعوائلهم صفقوا فرحاً وابتهاجاً بما سمعوه حيث ان الفرحة الكبيرة غمرت الكثير من البيوت العراقية وهم يترقبون تصويت البرلمان العراقي على الموازنة الاتحادية ليتم البت بعد ذلك بسلم الرواتب الجديد كما أشيع على منصات المواقع الإلكترونية.

لكن البعض شكك بالأمر والسبب يعود لعدم الاعلان رسمياً من قبل الجهات الحكومية عن ذلك ، وهنا بقى الموظف وعائلته ينتظرون ويترقبون الخبر اليقين على نار هادئة. فالحقيقة عندما يكون هناك سلم للرواتب منصف وعادل خاصةً فيما يخص الدرجات الوظيفية الدنيا ويزيد من دخلهم الشهري ويحسن وضعهم المعيشي وسط غلاء أسعار المواد الغذائية وغلاء إيجارات البيوت فبتأكيد هذه فرحة كبيرة لاتوصف لهم ولعوائلهم وهم ينتعشون من حال الى حال اخر هذا من باب ، ومن باب آخر من المؤكد ستنشأ حركة شرائية واسعة في الأسواق المحلية بسبب وفرة المال لدى المواطن وهذه فقرة إيجابية تنعش السوق وتقلل من الفتورة السائدة في الأسواق منذُ فترة طويلة كما تقلل من آفة البطالة التي أثرت بشكل خاص على مجتمعنا الشبابي حيث وضعت أمامهم هذه الآفة قيود صلدة لايتمكنون من كسرها.

ومن هنا ندعوا ونأمل من حكومتنا وعلى رأسها السيد رئيس مجلس الوزراء أن يحقق هذه الشائعة ويجعلها حقيقة ملموسة وبأسرع ليزرع الفرحة الكبيرة بقلوب الاف العوائل التي تفتقر إلى السكن والعيش الكريم وهي تتطلع ومنذ زمن طويل لمثل هكذا قرار صائب وهكذا التفاتة أبوية تنهض بواقع الشعب العراقي المجاهد والصابر. كلنا امل فيكم أن تتركوا صفحات الحروب والظلم وتفتحوا صفحات الحرص على أموال العراق المنهوبة ومد ايادي النهضة والعمران والتطوير لتترسخ ثقة الشعب بكم من جديد .

ادعموا شرائح المجتمع من موظفين ومتقاعدين وشباب كذلك ادعموا الشركات والمصانع الخاصة والأهلية ودعم المنتوج الوطني من أجل التغلب على المشاكل الداخلية والبطالة التي بدأت تنتشر بكثافة خلال الفترة الماضية. وحاولوا أن تجعلوا من احلام المواطن العراقي حقيقة ملموسة .

من المسؤول عن خطر تنامي المجاعة .. في العالم اليوم ؟

د. نجم الدليمي

١--ان تنامي معدلات البطالة والفقر والبؤس والمجاعة والامية وتعمق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية لصالح النخبة المافيوية الحاكمة هي صفة ملازمة للمجتمعات الطبقية بالدرجة الأولى، لان من يملك السلطة والمال هم الاقلية الحاكمة في المجتمع الطبقي، وبالتالي فإن الغالبية العظمى من المواطنين مجبرين على بيع قوة عملهم لمن يملك وسائل الانتاج من اجل توفير الحد الأدنى الضروري للعيش، بالمقابل الشغيلة تصنع الخيرات المادية... ويستحوذ عليها الراسمالي بهدف تعظيم الربح الفاحش بالدرجة الأولى وهذا يتحقق على حساب استغلال الطبقة العاملة وحلفائها وبشكل مأساوي. ان الانسان يلد حرا ويحمل قوة عمله ويستطيع ان يعيش حرا بقوة عمله والعيش بكرامة وهذا فقط يتحقق في المجتمع اللاطبقي، المجتمع الاشتراكي الذي يحقق العدالة الاجتماعية عبر ربط الاجر بطبيعة العمل وهذه هي قمة العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

٢--ان الراسمالي لا يكتفي بالربح العادي، بل مؤشره الرئيس هو تعظيم الربح باستمرار، وبهذا الخصوص يشير ماركس ((ان الراسمال يخاف من غياب الربح اوالربح التافه جدا كما تخاف الطبيعة من الفراغ. لكن ما ان يتوافر ربح كاف حتى يصبح الراسمال جريئا. امنوا ١٠ بالمئة، يشتغل الراسمال في اي مجال كان، امنوا ٣٠بالمئة، ينشط، امنوا ٥٠ بالمئة، تتملكه جراة مجنونه، امنوا ١٠٠ بالمئة، يدوس بالاقدام جميع القوانين البشرية، امنوا ٣٠٠ بالمئة، ليس ثمة جريمة لا يجازف بارتكابها حتى لو قادته الى حبل المشنقة)). انه وصف علمي دقيق وموضوعي في وقته، ولكن اليوم ان الطغم المالية الحاكمة في الغرب الامبريالي بزعامة الامبريالية الاميركية وحلفائها و في دول الاطراف يحققون ارباح تفوق العقل والتصور ،فتجارة السلاح، والمخدرات وتجارة السلع الحية (بيع البشر،الدعارة...)) تحقق هذه التجارة القاتلة واللاانسانية.... ارباح تتجاوز ٢٠٠٠،١٠٠٠بالمئة.هذا ما يجري في المجتمعات الطبقية في المركز ودول الاطراف التابعة للمركز اليوم.

٣-- ان النظام الامبريالي العالمي يتحمل مسؤولية اسباب جميع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والمالية... التي تحدث في عالمنا اليوم، وتعود هذه الاسباب الى ان الراسمالية قد تحولت منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي ولغاية اليوم الى رأسمالية مضاربة، رأسمالية خدمية، اي تحولت من قطاع الانتاج الى قطاع الخدمات (الانترنت، المضاربات المالية،، سوق البورصات المالية العالمية، تجارة السلاح....) لان هذه الميادين الخدمية وغيرها سريعة الربح المعظم (الكبير)وبدون مخاطر جدية، بدليل في السوق المالي العالمي نشاطه اكثر من ١،٥ ترليون دولار يومياً، وهذا اكثر من ٥٠ مرة من مستوى التجارة العالمية، اي المضاربة المالية في السوق العالمية نحو ٤٥٠ ترليون دولار سنوياً ، واحتمال اكثر من ذلك،(اللعب بالورقة الخضراء على الفارغ اقتصاد وهمي، اقتصاد مضاربات،) وتتجاوز الكتلة النقدية في السوق العالمية اليوم اكثر من٧٠٠ ترليون دولار في حين الناتج الإجمالي العالمي لن يتجاوز ال٨٥ ترليون دولار،، وكما يتحمل النظام الامبريالي العالمي خطر استمرار تعمق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي وعلى صعيد كل دولة، بدليل ٣٠٠ مليارديرملكون ثروة نحو ٣،٧ ترليون دولار، وهذا ما يعادل ٣اضعاف الناتج المحلي الإجمالي للهند والتي عدد نفوسها اليوم يقترب من١،٥ مليار نسمة،، وان ٢٩٢٣٥ مليارديرملكون ثروة مادية نحو ٢٧ ترليون دولار، بالمقابل يوجد ٣ مليار نسمة في العالم تحت خط الفقر واحتمال في الواقع هو اكثر من ذلك بكثير، وكما يوجداكثر من١،٢ مليار نسمة يعيشون يومياً باقل من دولار اميركي؟؟ سؤال مشروع؟ اين العدالة الاجتماعية في المجتمعات الطبقية وخاصة في البلدان الرأسمالية المتطورة وحلفائها من بلدان الاطراف؟. ناهيك عن وجود اكثر من مليار شخص يعانون البطالة بكل اشكالها.

٤--حسب تقرير منظمة الغذاء الدولية، يوجد ١٥٥ مليون شخص يعانون المجاعة في ٥٥بلد من بلدان العالم لعام٢٠٢٠ لم يتم تحديد البلدان، وهذا العدد اكثر من ٢٠ مليون شخص بالمقارنة مع عام ٢٠١٩،ويذكر التقرير في عام ٢٠١٦ كان عدد الفقراء نحو ٩٤ مليون نسمة؟ نعتقد ان واقع الفقر الذي اكده التقرير غير دقيق، اولا،وثانياً ما هي المعايير التي تم استخدامها لتحديد عدد الفقراء.وووو؟. نعتقد ان عدد الفقراء والمساكين والضياع قد يتجاوز ال ٣ مليار شخص وحصة الاسد في بلدان اسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية وبعض الدول التي تحولت من النظام الاشتراكي الى النظام الراسمالي الطفيلي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي.

٥--تشير المنظمات الدولية ذات الاختصاص والعلاقة، يحتاج سكان العالم لضمان وتوفير الغذاء والدواء ل ٨،٥ مليار نسمة حتى عام ٢٠٣٠.من هذا يمكن القول ان سكان العالم بشكل عام وشعوب البلدان النامية بشكل خاص سوف يواجهون ازمة الغذاء والدواء.....، اي من يملك المال يستطيع الحصول على الغذاء والدواء ومن لايملك المال الكافي فليذهب الى.....؟ هذا هو جوهر وفلسفة النظرية المالثوسية والنيومالثوسية والمنهج الليبرالي والنيوليبرالي المتوحش والمتطرف في عدوانيته، (وهذا يذكرنا براي رئيس الحكومة الروسية في زمن بوريس يلسين يغور غايدار، اذا قال فليذهب الناس للبحر من يجيد السباحة ينجو ومن لايجيد السباحة فليذهب الى...، كان هذا الليبرالي المتوحش والمتطرف، ماسوني ومن عملاء النفوذ.....، نحن لدينا نهج ليبرالي، الدولة ليس لها علاقة بتأمين ما يحتاجه المواطن،نبيع مؤسسات الدولة لمن يملك المال، اي تنفيذ ما يسمى بالخصخصة السيئة الصيت في شكلها ومضمونها وبالنتيجة فان ١ بالمئة استحوذ

على ثروة الشعب الروسي وال ٩٩ بالمئة عانوا ولا يزال يعانون من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية...).

٦-- وكما تشير التقارير الرسمية للمنظمات الدولية، في عام٢٠٢٠ نحو ٧٥ مليون طفل بعمر اقل من خمس سنوات يعانون من غياب او ضعف النمو الطبيعي بسبب سوء التغذية والنظام الصحي وهؤلاء في اليمن،جنوب السودان، بوركينا فاسو.....، و يقدر الخبراء ان٣٨ بلداً في العالم يعانون من نقص في السلع الغذائية والدوائية.... اي ٢٨ مليون شخص، وان ٧٥بالمئة منهم يعيشون في السودان، جنوب السودان، اثيوبيا، زيمبابوي.....،

٧--ان من اهم الاسباب الرئيسية لتفشي المجاعة والفقر والامراض والبطالة والعوز والفساد المالي والإداري وتعمق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية لصالح الفئة القليلة الحاكمة هو النظام الطبقي الحاكم والذي يفتقد الى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية النسبية في المجتمع، اضافة الى ذلك فانه النظام الامبريالي العالمي بزعامة الامبريالية الاميركية يتحمل مسؤولية اشعال الحروب، الصراعات المسلحة في غالبية البلدان وهو الممول والموجه لهذه الصراعات وتحت اساليب متعددة، سياسية،، اقتصادية، طائفية.....؟ من المسؤول عن مايسمى بالربيع اللاعربي؟ ونتائجه كارثية ومعرفة للجميع، وحتى الذي فقد البصيرة وووو،يعرف نتائج التخريب والافقار والدمار والامراض والمجاعة والجريمة المنظمة وهجرة المواطنين خارج بلدانهم بسبب الربيع اللاعربي واللاوطني واللاقانوني، وووو،اضافة الى ذلك فان النظام الامبريالي العالمي هو ايضاً يتحمل التغيرات المناخية وأثرها على الاقتصاد الوطني للغالبية العظمى من الدول. ان النظام الامبريالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في دول الاطراف يتحملون كامل المسؤولية عن تنامي معدلات الفقر والمجاعة وتفشي الامراض ومنها فايروس كورونا، والتلوث الاجتماعي والعالم الحروب غير العادلة والعالم النزاعات المسلحة وتحت اساليب متعددة اقتصادية واجتماعية وطائفية وووو،،ناهيك عن تردي كارثي للمناخ وانعكاس ذلك على المواطن والاقتصاد الوطني للبلدان.

٨--وجهة نظر :: ما هو الحل، الخروج من المازق الذي يواجه شعوب العالم اليوم؟

**من الضروري ان يتم تقديم الدعم المادي من قبل البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان الغنية في بلدان اسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية للبلدان الفقيرة من اجل انقاذ هذه الشعوب من خطر المجاعة والامراض، لان هذه البلدان تدعي بالديمقراطية وحقوق الإنسان والانسانية وووو؟

**من الضروري العمل الجاد من اجل تقليص الانفاق العسكري من قبل الدول الكبرى وحلفائها والابتعاد من جديد عن خطر عودة سباق التسلح، وتخصيص ٢بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول سنوياً لمساعدة للبلدان الفقيرة.

دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية

محمد حسن الساعدي

تعد مشكلة المياه من المشاكل الرئيسية للعراق كونها تحتل مكاناً بارزاً في صدارة المشاكل التي تواجهها الدول،إذ أن السياسات التي تتبعها (دول المنبع) أدت إلى خلق الأزمات بين الدول المشتركة، وتركيا من الدول التي تنتهج سياسة القطع في عدم السماح لمرور كميات كافية من المياه إلى العراق، وعلى الرغم من استحقاق العراق لكامل حصته المائية في نهري دجلة والفرات،بوصفهما نهريين دوليين يخضعان للقوانين الدولية التي تحمي الدول المتشاطئة والمطلة على الأنهار في ضمان حصتها من المياه.

تتصرّف تركيا وكأن العراق ما زال في فترة الحرب في تسعينيات القرن الماضي، وكما لو أن اتفاقية التعاون وأمن الحدود لعام ١٩٨٣، التي فتحت الطريق أمامها للقيام بالعمليات ضد حزب العمال الكردستاني في الداخل العراقي ما زالت فاعلة.

لقد شكّلت هذه الاتفاقية أرضية مشروعةً للعمليات ضد حزب العمال الكردستاني، وكان قد تمّ توقيع بروتوكول أمني عام ١٩٨٤ فتح الطريق أمام القوات التركية لدخول الحدود العراقية إلى عمق ٥ كيلومترات. راهنت الحكومات التركية المتعاقبة على الخلافات الداخلية العراقية، ولا تزال سياستها تدور حول النفوذ الإقليمي وحول مسألة الموصل كركوك، وما يتصل بها من قضايا الحدود والنفط، وحول مسألة المياه.

تركيا التي تتحكم بالحصة المائية للعراق لايمكنها أن تتجه بهذا الاتجاه ما لم تكن مدفوعة من مصالحها الخفية،والتي ترتبط إلى حد كبير باستهداف العراق ومياهه،والتي أدت إلى حرمانه من التمتع بكامل حقوقه من مياه النهرين،كما ان سياستها المائية لاتؤثر فقط في نصيب العراق من المياه من الناحية الكمية والنوعية فحسب،بل يمتد تأثيرها في تحديد السياسة المائية وتوجيهها لبقية الدولة الأخرى .

اتفاقية دولية للقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل

هاشمية السعداوي

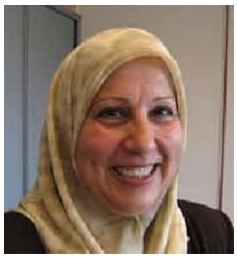

نظرا لتنامي واستشراء العنف في مواقع العمل، وبعد ضغوط كبيرة من قبل منظمات نقابية دولية ومنظمات مجتمع مدني، صوّت مؤتمر العمل الدولي في حزيران ٢٠١٩ وبأغلبية ساحقة على اعتماد الاتفاقية ١٩٠، معززة بتوصيات تهدف جميعا الى إنهاء التحرش في عالم العمل.

وعلى الرغم من تأخير مصادقة العراق على هذه الاتفاقية، إلا أنها من الاتفاقيات المهمة التي يعول عليها بشكل كبير في توفير عالم عمل خال من العنف والتحرش. وذلك ما أكده نص الاتفاقية الذي جاء فيه " أن الجميع لديهم الحقّ بعالم عمل خالٍ من العنف والتحرّش، بضمنه المبنيّ على النوع الاجتماعي، فهو المعيار العالمي الأول المُلزم قانونيّاً ويتعامل مع قضيّة العنف في العمل لوحدها".

إن اتفاقية ١٩٠ وضمنها توصية ٢٠٦ مكنت الدول التي اعتمدتها في سوق العمل، من الحد من حالات التحرش والانتهاكات التي يتعرض لها العمال في سوق العمل. خاصة وأن عالم العمل يزدحم بمجموعة من السلوكيات والممارسات غير المقبولة أو التهديدات المرتبطة بها سواء حدثت مرة واحدة أو تكررت لتؤدي أو يحتمل أن تؤدي إلى إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي، وهي تشمل العنف والتحرش على أساس نوع الجنس.

نطاق الاتفاقية

وتوصف الاتفاقية ١٩٠ بالشمولية من حيث احتواؤها كافة قطاعات العمل وأماكن العمل. فهي شاملة لجميع المنخرطين في عالم العمل من قطاع خاص وقطاع عام في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، والعاملين في المناطق الحضرية والريفية، وتغطّي المُتدرّبين والمُتطوّعين والباحثين عن العمل الموظفين والمتعاقدين بغض النظر عن وضعهم التعاقدي.

وتغطي الاتفاقية من جانب آخر حوادث العنف والتحرش التي تحدث في مكان العمل المادي، أو الأماكن المرتبطة بالعمل مثل أماكن الاستراحة وأماكن الطعام او أماكن تبديل الملابس والأماكن التي يستخدم فيها العمال مرافق الصرف الصحّي.

بل وشملت الاتفاقية أماكن أبعد من ذلك، مثل حوادث العنف والتحرش أثناء انتقالِهم من وإلى العمل والحوادث التي تحدث عبر وسائل التواصل (الانترنت) المتعلقة بالعمل، وحوادث العنف والتحرش في الأنشطة الاجتماعية ذات الصلة بالعمل.

أهمية الاتفاقية

إن الاتفاقية ١٩٠ وتوصيتها ٢٠٦ تهدفان إلى وضع حد للعنف والتحرش في عالم العمل، وهما تعترفان بحق كل شخص في عالم عمل خالٍ من العنف والتحرش، وتقرّان أهمية ثقافة عمل تقوم على الاحترام المتبادل وعلى كرامة الانسان.

وتغطي الاتفاقية الثغرات الموجودة في التشريعات الوطنية كتلك المتعلقة بالعنف المنزلي الذي يمكن أن يؤثر على العمالة والإنتاجية والصحة والسلامة، وعلى الأطراف الثلاثة ومؤسسات سوق العمل الاعتراف بآثار العنف المنزلي، وبالتالي يمكن أن تساعد في مواجهته والتصدي له، فضلا عن أن العنف والتحرش في عالم العمل يؤثر على صحة الشخص النفسية والبدنية والجنسية، وبالتالي ينعكس على العائلة والبيئة الاجتماعية.

كما تشدد الاتفاقية على توفير زخم حضور ملفت لنقابات العمال، لمكافحة العنف والتحرش في عالم العمل.

ومن أجل الضغط على الجهات التشريعية للمضي باتجاه المصادقة على الاتفاقية، يتوجب أولا أن تلعب النقابات العمالية دورها للمطالبة في أن تصبح الاتفاقية جزءًا من القوانين الوطنية> فهي تمثل فرصة استثنائية للنقابات ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة للمضيّ قدما في الكفاح ضد العنف.

كما أن هناك حاجة كبيرة إلى مساندة منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة وقضايا العنف، من أجل اعتماد الاتفاقية محليا، خاصة وأن أغلب حالات العنف والتحرش تتعرض لها النساء في سوق العمل.

وبما أن المجتمع العراقي يعاني ونقولها بصراحة من العنف المنتشر في أغلب مفاصل الحياة، فعلى النقابات ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان أن تجعل هذه الوثيقة حقيقةً حيّة، من خلال الكفاح من أجل المصادقة عليها وثم تطبيقها.

ولا يقتصر الضغط لإقرار الاتفاقية على دور النقابات ومنظمات المجتمع المدني، بل أن هناك حاجة ملحة أيضا الى برفع الوعي المجتمعي والثقيف في ميادين العمل ببنود الاتفاقية وتوصياتها، وإطلاق حملات منظمة بما تتضمن من أنشطة متنوعة للضغط على أصحاب القرار، من أجل المصادقة على الاتفاقية خاصة وأن قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ جرّم التحرش في العمل.

إن مصادقة الدولة على الاتفاقية يعزز بشكل كبير المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، لاسيما الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالمفاوضة الجماعية، والقضاء على جميع أشكال العمل القسري وعمل الأطفال وكافة اشكال التمييز في العمل وتعزيز العمل اللائق.

مصير الدستور .. تعديل أم تغيير ؟

سلام محمد العبودي

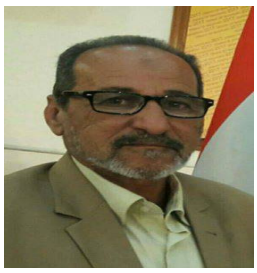

الدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم وشكل الحكومة، وينظم السلطات العامة فيها، من حيث التكوين والاختصاص، والعلاقات بين السلطات وحدود كل سلطة، والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، ويضع الضمانات لها تجاه السلطة.

عندما نقرأ الدستور العراقي الدائم، نَجده دستوراً يمتاز بالرقي، من حيث تنظيم الحياة الاجتماعية، وقد أصبح بعد موافقة الشعب عليه، عقداً موجباً للتطبيق من قبل الحكومة، وتجاوزه يعني الإخلال بالنظام السياسي والاجتماعي، فهل طبق الساسة المتصدون للحكم بنود العقد؟

جاء في المادة الأولى أن جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة، مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها، جمهوريٌ نيابي (برلماني) ديموقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق وهنا نرى أن بصمة المحتل مفقودة، إذا لا يمكن للمستعمر، أن يضع مادة تعترف بسيادة دولة، قد صمم أن تكون ضمن ممتلكاته، خارجة عن سيادة المحتل وسلطته، وهذا يقع على عاتق الحكومة، التي يجب على استقلالية العراق.

تسلم مناصب

لم يهمل أو يتناسى من كتب الدستور، الإرهاب وما يوجب الحيلولة، دون ممارسته نشاطه، إضافة لنبذ العنصرية ومن يروج لها، وغيرها مما جاء في المادة السابعة يحظر كل كيان أو نهج، يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير، أو التطهير الطائفي أو يحرض، أو يمهد أو يمجد، أو يروج أو يبرر له، وبخاصةٍ البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمىً كان، ولا يجوز أن يكون ذلك، ضمن التعددية السياسية في العراق، على أن يُنظم ذلك بقانون جَميلٌ جداً أن يكون ذلك، ولكننا نرى كثيرا من الساسة وكياناتهم، قد خالفوا الدستور دون حساب، ودخول المشمولين بهذه المادة وقانونها، قد أباح لتلك الفئات، فرض إرادتها بشكل واسع، وقد تسنم بعضهم مناصب عدة، تحت مقولة السياسية رمال متحركة! جعلت من العملية السياسية، متأرجحة قابلة للسقوط في أي لحظة.

غض الشعب النظر، عن بعض الهفوات أملاً منه، في إصلاح الحال فكل الدساتير قابلة للتعديل، إلا أن ذلك الدستور، لم يتم تطبيقه بصورة حقيقية، وذلك لضعف الأداء البرلماني الحكومي، على حَدٍ سواء، حتى وصل لتعطيل مواد، تخص معيشة المواطن العراقي وحفظ كرامته، لقد جاء في المادة ١٤، إن العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي بيد أن التطبيق على الواقع، فرض قوانين بامتيازات، أطلق عليها مصطلح (خاصة)، ما حرم الأغلبية من الشعب، من حقوق العيش بكرامة، وهَدرٌ بالمال العام وتفشي الفساد، وتعطيل المادة ١٦ التي تنص على تكافؤ الفرص حقٌ مكفولٌ لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ، الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك ما جعل من المندسين بالعملية السياسية، يغتنمون الفرص لإثارة الفوضى، بالمطالبة والتحشيد ضد الحكومات المتعاقبة. توفير الأمن والسلم المجتمعي، وكسر جماح الفساد، منوطٌ بما يتم تقديمه المواطن، وسد الثغرات الذي تدغدغ عواطفه، وتجعله يُثارُ في أي لحظة، من قبل الفاسدين والمتصيدين بالماء العكر، وهذا ما لمسناه في مناسبات متعددة، جاء في صلاحيات ومهام رئيس الجمهورية، المادة ٧٠ ثامناً :ـ المصادقة على احكام الاعدام، التي تصدرها المحاكم المختصة في حين أن ذلك لم يطبق إلا نادراً، فيما يخص قضايا الإرهاب، وخصوصاً من المنتمين، لتنظيم القاعدة وداعش، حيث يقبع الآلاف منهم في السجون، ما يتسبب بالكثير من هدر المال، وتفشي الفساد المالي.

لا يريد العراقيون إلا بالعيش الكريم، وتطبيق العدالة بمحاسبة الفاسدين، وحفظ كرامتهم بعد معاناتهم، من الحكم الدكتاتوري الصدامي، الذي لم يدع للعراقيين كرامة، حيث نبذهم أكثر الشعوب، ونخص الجارة منها، لكثرة الاعتداءات عليها، ما جعلهم يشترطون شروطا، لتشبث حزب البعث بالسلطة، وتنازل العراق عن بعض مساحاته، وفقدان السيادة الوطنية، فهل سيتم تحقيق ما يصبوا له العراقيون؛ بالحرية وعدم تَحَكم الطامعين، وإعادة الأراضي الموهوبة، من قبل نظام صدام من غير حق؟بعد توقف عن اجراء انتخابات مجالس المحافظات؛ يعمل البرلمان على إعادتها للحياة، بدورة جديدة قد تجري العام القادم، فهل سينجح بسن قانون عادل، لكافة ممثلي الشعب، والبدء بمرحلة جديدة، من تقديم الخدمات، دون فساد وهدر بالمال العام؟ بمشاريع عمرانية وخدمية، يلمس المواطن من خلالها، أن العمل الحكومي جادٌ بالتغيير.

الحماية لقانونية للشاهد في القانون العراقي

كاظم عبد جاسم الزيدي

لاشك ان الجريمة بضررها لا تقتصر على من تقع عليه بل تشمل كافة إفراد المجتمع فان مسؤولية محاربتها و التصدي لها والحد منها لم تعد مقتصرة على الأجهزة المختصة وحدها بل مسؤولية كل فرد لان له مصلحة في ذلك و تأسيسا على ذلك ينبغي على الشاهد الذي لديه معلومات عن الجريمة أو فاعلها ان لا يتوانى عن تقديم المعلومات المفيدة إلى الجهات المختصة سواء طلب منه ذلك ام من تلقاء نفسه ليساهم في الكشف عن الجريمة ومساعدة أجهزة العدالة حتى تتمكن من أداء رسالتها .

وان الشاهد في أدائه للشهادة ينازعه أمران الأول النزاهة بأداء الشهادة وتقرير الحقيقة استنادا لما يمليه عليه واجبة الأخلاقي والديني والقانوني إما الأمر الثاني يتعلق بما تحدثه به نفسه ان ينأى بها عن أي خلاف قد يعرضها للأذى و من المؤكد ان غلبة الأمر الثاني لدى الشاهد و سطوة الشعور لدية بعدم الأمان و احتمال تعرضه للخطر قد يدفعه للتهرب من الإدلاء بها على غير حقيقتها أو على نحو يفرغها من غرضها و هو التوصل لملابسات ارتكاب الجريمة و الكشف عن شخصية مرتكبها و بالنظر لمكانة الشاهد في نطاق الإثبات الجنائي والمدني فقد سعت بعض الدول إلى إضفاء الحماية للشاهد بما يمكنه من أداء الشهادة بدون خوف أو تردد أو ضغوط و ان هذه الحماية أصبحت تمثل أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الجنائية المعاصرة لما فيها من فائدة مرجوة لمرفق العدالة وان قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل فقد جاء خاليا من الإشارة إلى حماية الشهود من الانتقام أو التهديد أو عنف الجناة إلا انه تضمن بعض الضمانات منها التفريق في الشهادة و لا يجوز توجيه أسئلة غير متعلقة بالدعوى أو أسئلة فيها مساس بالغير و لا توجيه كلام للشاهد تصريحا أو تلميحا أو توجيه إشارة مما ينبني عليه تخويفه وان هذه الضمانات التي نص عليها قانون أصول المحاكمات الجزائية الهدف منها توفير جو من الطمانينه والشعور بالأمان للشاهد وهو يقف إمام ساحة القضاء ليدلي بأقوال تساعد في الكشف عن الجريمة و القبض على مرتكبيها إلا ان هذه الضمانات غير كافية بالنسبة للشاهد نظرا لما يمكن ان يتعرض له من ضغط أو تهديد قد يصل إلى حد القتل لمنعه من أداء الشهادة أو الإدلاء بشهادة الزور .

كما تضمن قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا توفير حماية للشهود وأسس وحدة حماية الضحايا والشهود و بغية تامين الحماية اللازمة للشهود و المخبرين و المجني عليهم والخبراء و لعوائلهم و لضمان سلامة تقديم الأدلة و المحافظة عليها و الكشف عن الجرائم والحيلولة دون العزوف

عن تقديمها وانسجاما مع متطلبات الاتفاقيات الدولية والمصادق عليها من قبل جمهورية العراق اصدر المشرع العراقي قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين و المجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧حيث ان للمشمول بأحكام هذا القانون ان يطلب وضعة تحت الحماية المنصوص عليها في هذا القانون اذا كان هناك خطر على حياته أو سلامته الجسدية أو مصالحه الأساسية أو حياة إفراد أسرته أو أقاربه اذا ما أدلى بشهادته أو خبرته في دعوى جزائية أو دعوى إرهابية تمس امن الدولة وحياة المواطن ولقاضي .

التحقيق فرض أي من أوجه الحماية ومنها تغيير البيانات الشخصية مع الاحتفاظ بالأصول و مراقبة الهاتف وتغيير الصوت أو إخفاء ملامح الوجه ووضع الحراسة على المشمول بالحماية أو مسكنه وتغيير مكان العمل ووضع رقم هاتف خاص بالشرطة أو الجهات الأمنية الأخرى وتوفير مكان إقامة مؤقت وتامين الحماية إثناء الانتقال من والى المحكمة ونجد من الضروري تفعيل قسم حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم بما يؤمن توفير الحماية للشهود .

العراق العدمي

فاطمة المحسن

ليس هناك من صفة يمكن أن يصف المرء فيها العراق الثقافي، فهو عالم شاسع يتوزع على جغرافيا الأشباح التي بقيت فيه أو غادرته. انه يهوّم مثل وطواط في غرفة مغلقة، قبيح يحف به الغبار، ويستكين إلى ذباب الوقت يأز برأسه ويطوف على عينيه. هكذا يطيب للجاحدين من أبنائه أن يصفوه. هو العراق المزين بالنياشيين، المدجج بأغنيات النصر، الذاهب إلى البطولة، القادم من عمق التاريخ والمستقر في سجل الخالدين. هكذا يطيب لأبنائه البررة أن يطوبوه (من مفردة طوبى).

من هو العراق الذي لعب بأسلحة الوقت حتى كلت يداه، بلد النفط والحفاة والشحاذين. بلد البرلمانيات اللواتي تزيد نسبتهن على نسبة النساء في برلمانات أميركا وبريطانيا والسويد؟. ياللغبطة! هكذا تقتضي الضرورة أن يكون العراق. نساء يخبرن آحابيل السياسة أول مرة،ودفعة واحدة مثل جيوش تتقدم الى عالم السحر والغيب. ونساء يترصدهن الموت غسلا للعار أو لغرض الاغتصاب او لبيع الجسد. وبينهن وعلى هامشهن، تكافح في بحر العنف والفقر أكثر من مليوني عانس ومليوني أرملة في احصاءات الحكومة حتى هذا الوقت . السعادة تشبه البؤس في عراق العجائب،فالحالة الأولى تشبه الثانية إن اردنا الدقة في توصيف حال العراق الثقافي. نعم العراق الثقافي لا يكمن في المؤلفات والكتب، بل في الشارع نفسه. في طرز الحياة والبناء وطقوس المناسبات بما فيها طقوس التدين الشعبي، وفي الموقف من المرأة، إن شئنا الدقة في معرفة الثقافة عندما تكون جزءاً من مجتمع لا خارجه.

في كل مرة يتقدم العراق الى الأمام يترصده منعطف كبير خطير،هو أشبه بقدر مقنّع يكمن طي ثيابه.ثقافة الطوفان هي التي أوحت إلى العراق بهذه القدرة على أن يكون دائما بلداً عدميا، وهي التي ساعدته على النهوض والزوال في متوالية تكاد تكون متشابه، منذ عصور موغلة في القدم.

اكتشف الغرب مصادر أسطورة الطوفان التي وردت في التوراة،عندما فكوا الرقيمات الطينية لملاحم العراق القديمة. قال أحدهم: هذه الجغرافيا التي بدأت منها القيامة، عندما يستولي الغمر على اليابسة، وتنحسر المياه بعد وقت عن وجه آلهة جديدة ورعية تناسبها. تتغير كل المعادلات ولا تتغير ملحمة الطوفان في العراق، انها تكتب وتمحو، وتعيد الكتابة وتمحوها. وهكذا تصبح ثقافة العراق ثقافة معلقة في قدرة المكتوب، قدر الجغرافيا المقدسة التي لفت الممالك القديمة والشعوب التي سكنته بغبارها مرات. ولكن عشتار التي غضبت على تموز فغيبته في العالم السفلي، هي نفسها التي ظلت تنوح عليه، وهي نفسها التي رحلت الى أبواب الجحيم لتساوم اختها، حارسة بوابات العالم السفلى كي تنقذ تموز.ربما تتغير أسماء الآلهة، ولكن تموز نفسه يخرج كل ربيع، فتعود أرض العراق مزهرة كأنها لم تصادف ضيماً ولا جائحة من تلك التي لا تبقي ولا تذر.

علينا التمسك بالأسطورة العراقية القديمة التي خطت في أوروك أول حروفها، فكل أسطورة تكمن خلف الواقع وأمامه، خلف الجغرافيا والتاريخ، وفي ذاكرة الأجيال، حتى ولو جبلت من النسيان كي تعيش يومها الصعب، وكي تنسى أنها على موعد مع ربيع قادم. فها هو العراق الذي يملك أكبر نسبة من التكنوقراط في العالم العربي،حسب احصاءات الأمم المتحدة،لا يجرؤ على المطالبة بهم، لأنهم موزعون على جهات العالم كلها، من بلدان الخليج حتى كوستريكا. يخاف عراق اليوم من الثقافة حتى لا يقال له أنت لا تنتسب إلى نفسك، يخاف من الجمال حتى لا يظهر قبح الواقع الفظ الذي يعيشه. ليس المهم أن يعود قارئ الكتاب وكاتبه، المهم أن يعود المهندس والطبيب والخبير الاقتصادي والإداري وعالم الاجتماع والأكاديمي والمهندس وكل من تقوم هياكل ثقافة الحياة على أكتافه. فشتاتهم هو شتات العراق وغربتهم هي غربته.

العراق اليوم يعيش نقصانه، فقد تسربت ثقافته من بين يديه، وظل ينزف صانعيها حتى رمقه الأخير.

العراق يقف وحيدا لا يعرف نفسه. أجيال منه لم تعرف سوى الهروب من الموت،الهروب من الحرب الى الأمام أو إلى الخلف، فمن أين يأتي بمزاج غير مزاج النواح، وغير مزاج الشعور بالعدم والخواء.

كان ديستويفيسكي يقول إن الثقافة الروسية، تتجه إلى العدم، بل هي ثقافة عدمية،لهذا لا مستقبل لها. مع ان الثقافة الروسية على عهده، نهاية القرن التاسع عشر، كانت في عز ازدهارها،شعرا ورواية ونقدا وتشكيلا،فقد كان يعرف أن حكاية الموت والاغتيالات والمشانق والعنف المتبادل بين القيصر ورعيته هي الطريق العدمي الذي لاح أمامه، فكتب « الشياطين» أو «الممسوسون» عن مثقفي عصره.

لم تردع المشانق التي كانت تنصب في ساحات بطرسبرغ وفي باحات السجون، لم تردع الثوريين عن ابتكار وسائل جديدة للعنف، ومع أن روسيا كانت في ألقها الثقافي غير عابئة بما يجري في الشارع، بل كانت منتدياتها الأدبية التي يرتداها ديستويفيسكي نفسه، تبدو وكأنها تحاول أن تنسى ثقافة العنف أو تردعها، ولكن من يستطيع أن يوقف الحصان الذاهب الى الهاوية. وما أن هلت الثورة المنتظرة، التي انتظرها العالم وليس روسيا وحدها، حتى حفرت قبر ثقافتها بيدها.

وهكذا يحق لكاتب فلت قلمه من تحت منصة الإعدام،أن يحكم على ثقافة بلده بالعدم. اقتيد ديستويفسكي الى الموت هو ورفاقه، وكان بينه وبين التنفيذ دقائق معدودة قبل أن يأتي ساعي القيصر مبلغا بالعفو عنهم.

كتب ديستويفسكي رواياته بعد ان اجتاز تلك التجربة، ولكن شخوصها بقيت ماثلة أمامه، فقد شف في لحظات الإعدام حتى عرف معنى ان يتأرجح المرء على شفا الهاوية، ومعنى ان يملك وجها الملاك والشيطان معاً، الجنون والعقل، والحب والكراهية.

ثقافة العراق قادها صانعو الحروب الى الإعدام مرات، ولكنها كانت في كل مرة تفلت منهم. تضمد جراحها، وتوحي الى نفسها بان ثمة وقتا للحصاد حتى ولو تأخر قليلاً، فهي لا تملك غير هذا العزاء كي لا تدخل في غيبوبتها الأخيرة.

المؤسسات التربوية وبناء الدولة والمجتمع

طالب قاسم الشمري

تتمسك وتهتم الدول في العالم المتقدم والمتحضر بالحفاظ على مؤسساتها التربوية والتعليمية وتجتهد في تطويرها وتحديثها، وعدم جعلها خليطا او حالة ازدواجية تتخللها مناهج وافكار ليس بمقدورها ارساء قواعد بناء الانسان والعلم والمعرفه والتنوير التي تصب في بناء الدولة القوية ، ما يلزم الدولة بضرورة الحرص على صياغة واعداد المناهج بالشكل الذي يبعدها عن الانقسامات والتصدع والتشتت والتمايز الطبقي والبيئي،وينصب تركيز مؤسسات الدولة التربوية والتعليمية والثقافية على الاهتمام بالتعليم الوطني وإبعاده عن اي تجاذبات تخلق او تؤدي الى بيئة اجتماعية ضعيفة قابلة للاختراق او الانحراف؛ ما يؤدي الى مجتمع متفكك وشخصية ضعيفة غير متكاملة الهوية، وكل هذه المسميات هي عوامل سلبية تشكل خطورة كبيرة على بناء الدولة والمجتمع ويدخلها في ازمات تظهر وتحدث بسببها اعمال العنف وترتفع نسبة الجرائم عندما يضعف ويتراجع اداء ومهنية المؤسسات التربوية والتعليمية، ما يشكل خطرا كبيرا على المجتمعات التي تقوم وتُبنى على فكرة الامة الواحدة، وهذا ما نشهده في دول العالم الغربي التي تنبع شعوبها من روافد انسانية وبشرية متعددة مختلفة الاصول والجذور والاعراق، ومن هذا المنطلق وعلى هذا الاساس يبنى ويبرز دور منظومة المؤسسات التربوية والتعلمية العلمية المهنية الصحيحة في غرس المهام المنوطة بها وتعزيز قيم الوحدة الوطنية بين هذه الاصول المتعددة وصهرها في البوتقة الوطنية للدولة، وهذا بالضبط ما نحتاجه في العراق لخلق وبناء مجتمع واحد تتحقق فيه كل مستلزمات البناء المجتمعي والامن والسلام الذي يؤدي بالنتيجة الى العيش المشترك في ظل منظومة موحدة هي منظومة الاهداف القومية للبلاد وكل ما حدث في العراق من تشرذم وخلافات طائفية عنصرية مذهبية ادت الى ضياع الهوية الوطنية كان بسبب تردي وتراجع دور العملية التربوية والتعليمية بعد ان فقدت سماتها ورؤاها الواضحة والمطلوبة في بناء المجتمع والحفاظ عليه متماسكا، ومنع وقوع الخلافات والتمايز وشيوع الارهاب الفكري الذي انتشر في المجتمع، ناهيك عن الانتشار العشوائي للمؤسسات والجمعيات والمدارس الدينية بهيكليات ومنظومات تكون احيانا بعيده عن سيطرة الدولة ووزارتي التربية والتعليم ولاتتبع لها، والتي غذت(وللاسف) بشكل وباخر افكار التطرف والغلو في الدين ونبذت روح المواطنة والانتماء للوطن؛ ما عمق التفكك الاجتماعي وصدع العلاقات الانسانية فيه وبالتالي اصبحت المنظومة القيمية والامنية والهوية الوطنية في خطر كبير لم يكن في يوما من الايام بذات المستوى.

مفاهيم عصرية .. اصبح من الضروري القيام بعمليات اصلاح شامل لمؤسساتنا وعملياتنا التربوية والتعلمية بإدخال مواد ومفاهيم جديدة وعصرية بمقدورها تعزيز وبناء تربية المواطن والاهتمام بالمفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان وادخالها في مناهج وكتب التربية والتعليم بشكلها الهادف والمدروس الذي يتلاءم وطبيعة المرحلة وما افرزه الاحتلال الامريكي للعراق، وبطريقة تحقق قفزة نوعية في خطط الاصلاح لخلق واقع ثقافي سياسي علمي يرتقي لبناء مجتمع و مواطنين مبدعين يؤمنون بالدفاع عن الحريات والدمقراطية والعيش المشترك ضمن الأنظمة والقوانين، وهذا يلزم الدولة القيام بخطوات عملية لتجسيد المفاهيم والبرامج والاهداف بشكل علمي على ارض الواقع لإعداد الشباب بشكل خاص والمواطنين بشكل عام لمواجهة التحديات والتحولات وتحمل المسؤولية، وهذا بحاجة ماسة الى تصاعد قوة الدولة، وهنا تبرز الحاجة لفك الاشتباكات والتناقضات الموجودة في مناهج التربية والتعليم والمقرارات الاخرى، فضلا عن تشجيع الاساليب والممارسات والمهارات والمشاركات اللازمة للمواطنة العصرية بدلا من الممارسات البالية كالتلقين والحفظ المجرد على ظهر القلب، من دون فهم او استيعاب.

تعتبر منظومة التربية والتعليم احد اهم ركائز بناء الدولة والمجتمع والحفاظ على السلم الاهلي والمنظومة القيمية والهوية الوطنية الواحدة خاصة عندما تكون هناك اسس وقواعد ومؤشرات تعبر عن افكار ورؤى متماسكة قوية، يكون بمقدورها بناء الدولة بكل سلطاتها ومؤسساتها ومفاصلها وبناء المجتمع وافراده بناء ايجابيا، كون التربية والتعليم المسلك والطريق الصحيح للتنشئة في جميع جوانبها وبكل ابعادها وعلى جميع المستويات، وهيالمسؤول الاول عن بناء المنظومة القيمية وبلورة الشخصية الوطنية وتحقيق التقدم والابداع، ومجموع هذه الفعاليات والنشاطات والعمليات تشكل بدورها العوامل الاساسية في بناء الاقتصاد الرصين وارساء قواعد عملية سياسية بامكانها بناء دولة عصريه تحافظ على تحقيق العدل والانصاف وتحقيق تكافؤ الفرص لمواطنيها محققة الدعم والحماية للامنوالاستقرار العام في البلاد، ولكن تكمن المخاطر ويقع المحضور عندما ينحسر ويتأخر ويضعف ويتراجع دور المؤسسات التربوية والتعلمية يحدث العكس، بمعنى يحدث الخلل في بناء الشخصية والهوية الوطنية الواحدة وتتعرض الدولة والمجتمع والامن الوطني لجملة من التحديات والمخاطر الكبرى، و يحدث الانفصام والانفصال بين الناس واجهزة الدولة، ومن هذا المنطلق جاءت الحاجة للنهوض بواقع مؤسساتنا التربوية والتعلمية من خلال تغير منهجي شامل يشارك فيه الجميع في مقدمتهم الخبراء التربويون والاكاديميون والتدرسيون واولياء الامور لتشخيص الاسباب والعوامل التي ادت الى الضعف والانحسار والتردي في اداء

مؤسساتنا التربوية والتعليمية، ومن اجل التوصل الى قرارات نتمكن من خلالها بناء مؤسساتنا التربوية والتعلمية ووضع المناهج التي تتوافق وتتماشى مع متطلباتنا الحياتية العصرية التي تمكننا من السير في ركاب الدولة والمجتمعات العصرية وبناء جيل مقتدر بإمكانه الدفاع عن الوطن والاسهام في تنمية البلاد ، وما نقصد هنا بالدفاع عن الوطن هو ليس الحفاظ على حدود وامن البلاد من الجوانب العسكرية والامنية فقط انما المعني اعداد جيل مؤمن بالعيش المشترك وثقافة التسامح وتقبل الاخر من خلال بناء عقول نيرة بمقدورها قيادة مسيرة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي كافة المجالات بالشكل الذي يتناغم مع عصر العلم والمعرفة، وكل هذا يعني العمل والاجتهاد في بناء الانسان من خلال سياسات تربوية وتعليمية استراتيجية واضحه نابعة من المصالح الوطنية والشعبية المعتمدة على الموارد البشرية وليس على عوائد النفط والمعادن في البلاد فقط ، لان التربية والتعليم الطريق والمسلك الوحيد الذي يؤدي الى التقدم والازدهار والنهوض بكل قطاعات الدولة ويحقق الامن والسلام واسعاد المجتمع و يصب نتائجها في بناء الانسان وحماية السيادة الوطنية والامن الوطني من خلال الاهتمام بالنشء واشباع عقولهم بضرورة تحمل المسؤولية والاسهام الفاعل في بناء الدولة والمجتمع وربطهم بقضايا الوطن عبر توسيع دائرة انتمائهم الوطني بدلا من دائرة الاتساع القبلي العنصري المذهبي الطائفي الطارئ.

تتحمل وزارتا التربية والتعليم، وبدعم من الدولة، اعادة تأهيل واعداد القيادات التي تمسك بزمام ادارة المنظومة التربوية والتعلمية وتفعيل مراكز الدولة المعنية بالإبداع والابتكار والثقافة والآداب والفنون والعلوم والتكنلوجيا والحداثة ومراكز التدريس الاكاديمي ان وجدت، كما هو مطلوب ايضا اخراج غير الكفوئين والمتلونين والمنتفعين من البقاء في مواقعهم وهم غير قادرين على القيادة والتغير، بل نرى البعض من هؤلاء اصبحوا عوامل اعاقة للتقدم والابداع ونماذج سلبية في تعويق الطاقات العلمية والفنية والثقافية، وعوامل طرد لأصحاب المواهب والكفاءات التي بمقدورها تطوير عمليات واداء مؤسساتنا التربية والتعليم وبناء المواطن الفاعل لتتمكن الدولة بعدها ومن خلال مؤسساتها التربوية والتعلمية تحقيق قفزات وتطور نوعي في عمليات التنمية والنمو والاستثمار في جميع القطاعاتوكل هذا منوط بتأهيل وتعزيز دور المؤسسات التربوية والتعلمية، وما تحتاجه من مختبرات ومناهج ومواد علمية ترتبط بحاجة المجتمع والافراد.

تتحمل مؤسساتنا التربوية والتعلمية الدور التربوي والتعليمي في تعزيز التعددية الفكرية واحترام وحماية الديمقراطية وتحقيق العدل والانصاف في المجتمع وتكافؤ الفرص واحترام الحريات العامة،هي في الحقيقة بأمسّ الحاجة الى منظومة تربوية كفوءة تقترن بالبرامج والمناهج والتخطيط العلمي المهني العصري ليكون بمقدورها الارتقاء الى اعادة صياغة الانسان العراقي والاهتمام بتعميق شعوره الوطني وتنوير شبابه من خلال اشاعة المفاهيم التي تؤدي الى تكريس التعددية الفكرية، خاصة وان العراق يواجه تحديات ومتغيرات كبيرة على ساحته الوطنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وهو بامسّ الحاجة اليوم الى حفظ واحترام وحماية ديمقراطيته وتعدديته الفكرية، لانها تعني الامن الشامل للدولة والمجتمع كونه الاساس لتحقيق الحياة الامنة المستقرة، وهي تعد ايضا فيما تمثله، ابرز الحاجات في حياتنا المعاصرة لان اكثر السلبيات والجرائم التي تقع وتحدث سببها الانحراف في الفكر والتصرف والتصورات والقناعات الخاطئة، اضف لذلك التطورات الكبيرة في التكنلوجيا الحديثة التي ساعدت المنحرفين والمجرمين على ارتكاب جرائمهم .

لا يدلل الانفاق الحكومي ومعدلات الالتحاق بالمدارس على جودة التعليم، بل هناك مقاسات مهنية تقاس بها هذه الجودة، منها كفاءة الاساتذه المدرسين والمعلمين وقدراتهم على التوصيل والعطاء ورغبتهم الحقيقية في العمل مضافا لها نوع البيئة المدرسية التي يعيشها الطلبة والتلاميذ وقدرات وكفاءة الطلبة في الاستيعاب، والاهم من ذلك دور قادة المؤسسات التربوية واشراف الحكومة المباشر على هذه المؤسسات وادارتها والاهتمام بالمدارس والجامعات وإبعاد الفساد عنها، وجعلها على سلم اولوياتها لتنجح في تجذير قيم تربية المواطنة في نفوس وعقول الطلبة والتلاميذ لخلق جيل جديد يحترم الأنظمة والقوانين، فجودة التعليم تقاس من خلال مدى قدرة وزارتي التربية والتعليم في ايصال البرامج والمناهج والتطبيقات العملية بشكل مهني علمي .

اصبح من الضروري في عصرنا الراهن الابتعاد عن الادارة السلطوية الشديدة المركزية، بحيث لاتتقاطع مع الأنشطة الخاصة في جميع جامعاتنا ومعاهدنا ومدارسنا لكي لا تصبح مردوداتها سلبية لذلك تحتاج الادارات والقيادات التربوية والتعلمية الى وحدات اشرافية متميزة في اختصاصها وخبراتها وتجاربها، بالإضافة الى ممارسة الاعمال والنشاطات الميدانية العملية للتعرف على مكامن الضعف من اجل التغير والاصلاح، ومن نجاح هذه الاساليب بالإمكان التعرف على جودة التعليم والتعرف كذلك على الاساليب التي تتبع في التدريس خاصة دروس التربية البدنية والفنون والآداب التي ما زالت تدرس على شكل ارشادات تقدم من قبل المدرسين والمعلمين للطلبة والتلاميذ مع قلة الحوارات والنشاطات المفتوحة وهي اساليب تقلل وتأثر على نوعية التعليم وجودته. اصبحت الحاجة ماسة الى نظم تعليمية قوية لبناء الشخصية الوطنية التي تمثل البوابة القيمة والأخلاقية التي تحترم النماذج والقدرات الوطنية العلمية والأدبية في المجتمع، خاصة بعد الزلزالالذي احدثته فوضى الاحتلال في مؤسسات التربية والتعليم والمجتمع العراقي والذي افقد المدارس والهيئات التعلمية والتدرسية هيبتها واثر على العمليات التربوية.. ولهذه الظروف واسبابها اصبحنا بأمس الحاجة الى نظم تعليمية وتدريسية وتربوية اكثر تأثيراوفاعلية لتستعيد المدارس والمعاهد والجامعات هيبتها الحقيقية التي كانت عليها في السابق، وهو ما يدعو الدولة الى الاهتمام بالتعليم الرسمي الذي تراجع امام التعليم الخاص، ومنع تحويل التعليم في العراق الى سلعة تباع وتشترى وتقاس بقدرة من يدفع اكثر.

المنطقة .. وتغيير الإستراتيجيات

مقداد هادي العرادي

أنشأت دول الشرق الاوسط بإرادة المحتل الغربي بريطانيا وفرنسا، بعد الحرب العالمية الاولى، علىمخلفات الدولة العثمانية الخاسرة. وكانت تحالفات هذه الدول مع المستعمر وثيقة، بحكم مركز القوىالهائل الضاغط على تلك الدول، وهذه الدول كانت في مرحلة التأسيس، وبناء قدراتها الأقتصادية،وتثبيت أوضاعهاالسياسية، وقد أستمر هذا الأمر لفترة ليست بالقصيرة. الى أن جرى تحول آخر بحكمتغيير ميزان القوى بعد الحرب العالمية الثانية بإنتصار الحلفاء، والقوة الهائلة التي أفرزتها نتائج الحربهي الولايات المتحدة الأمريكية، وأنا من تلقف هذا المتغير هي المملكة العربية السعودية. فقد تلقفت هذهالاشارة مبكرًا ، فكان أن حققت لقاءاً جمع الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بالرئيس الأميركي فرانكلينروزفلت في البحيرات المرة بقناة السويس، ذلك اللقاء التاريخي الذي عُرف بقمة أو لقاء كوينسى نسبةًإلى البارجة «يو إس إس كوينسي» التي عُقد على متنها اللقاء، والذي عليه ترسخت العلاقات السعودية–الأميركية لتلك المرحلة والتي إمتدت آثارها حتى الزمن الحالي، ليس على المملكة، فحسب، بل علىمجمل دول الشرق الاوسط، على وجه العموم .

الآن؛ وبعد ما أفرزته الحرب الروسية – الأوكرانية، وهي، في

حقيقة الأمر، حرب كونية جديدة، بطرف واضح المعالم، هو دول تحالف الناتو، الولايات المتحدة وأوربا،وآخر يتبلور، هو محور روسيا الاتحادية، وروسيا البيضاء، مع الصين وكوريا الشمالية، المتحفظتين،والمتحفزتين عن قرب. هذه الحرب أفرزت بوضوح بروز محور جديد، وقوة إقتصادية ناهضة، تسابقالزمن، لتثبيت وجودها كقوة منافسة للقوة الإقتصادية التقليدية الهرمة. ما يعني هنا، ليس التطرق الهذه

القوة الجديدة، وإنما، الى تلقف المملكة العربية السعودية الإشارة، كما تلقفتها بعد الحرب العالميةالثانية، وتحركها المبكر نحو القوى الناشئة، الولايات المتحدة الناهضة بقوة بعد الحرب العالمية الثانية.

في تصريح متلفز؛ منشور بشكل واسع، على صفحات التواصل الإجتماعي، للرئيس الامريكي السابقدونالد ترامب، يعيب على الإدارة الديمقراطية، تقاعسها، وضعفها، اللذين أعطيا الفرصة للصين، أن تلعبالدور الضامن للإتفاق السعودي الإيراني، الذي وقع تحت رعايتها، وعلى أرضها، في حين كان علىالولايات المتحدة أن تكون هي الدولة الضامنة لهذا الإتفاق، بدلا من الصين .

أن المملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ما كان لهما أن يتفقا، هذا الإتفاقالتأريخي، برعاية دولة تعد الآن على طرف نقيض من القوة الاقتصادية التقليدية، وتسعى بخطى واثقة،نحو بناء قوة أقتصادية آسيوية جديدة، تتبلور معالمها، بمحور الصين –روسيا –الهند، مضاف اليها، بعدحين، قوة المملكة العربية السعودية وإيران؛ التي قد تكون فهمت الدرس جيدًا، بأن عرقلة هذا التوجه،بإلهاء السعودية، لن يَصْب بصالحها، لا في الوقت الحالي، وهي تعاني من ضغوط إقتصادية، وإختناقسياسي، هائلين، ولا في المستقبل؛ اذا ما أرادت لها، ولشعوبها، حياة مستقرة، ومرفهة، في ظل نظاميتعايش مع تطلعات شعوب ودول المنطقة. وما كان للسعودية أن تدير بوصلتها نحو الشرق، لولا وضوحالرؤية؛ بأن العصر الجديد، هو عصر أسيوي بإمتياز، يجب التهيئة الية، وإستقباله، مبكرًا.

وإن ركوبهذا القطار، من أول محطة، أفضل بكثير، لتكون المملكة، من صانعيه،

وليس الإنتظار، لتجد نفسها، ومعها كثير من دول المنطقة، إنهم كانوا، متأخرين عن الركب.

نحتاج موقف دولي جاد لإيقاف الحرب بين روسيا وأوكرانيا

زهير كاظم عبود

من بين اهم المقاصد التي قامت عليها المنظمة الدولية ماورد في مواد الميثاق الدولي للأمم المتحدة في الفقرة الأولى من المادة الأولى التي تنص على حفظ السلم والامن الدولي ' وان تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها ' وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم ' وتتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي تؤدي الى الاخلال بالسلم او لتسويتها .

ومن بين اهم ما يتطلبه الميثاق ان المنظمة الدولية معنية بجميع الأحوال التي تعرض السلام والامن الدولي للخطر ' وان تكون الوسائل والسبل المعتمدة سريعة وفعالة ' وهذه المقاصد المهمة في حياة الدول والبشر تتطلب مواقف حيادية وصادقة لإيقاف النزيف المستمر والضحايا بين الدول المتحاربة ' ولايمكن ان يتوقف القتال والتهديد المستمر للسلام العالمي بالمواقف الإعلامية او بالاستنكار وبالحث والنصائح والدعوات التي يطلقها المسؤول الدولي .

نزيف الدم المستمر في الحرب الدائرة بين روسيا الاتحادية وبين أوكرانيا لم يتوقف لأنه لم يواجه دعوات مخلصة وصادقة وحيادية توقف هذه الحرب وتلزم الأطراف باللجوء الى الحوار والمتفاوض والتسوية التي تتخطى الخسائر البشرية ' وان يكون هناك الزام دولي أخلاقي ان يتحاور الطرفين للوصول الى صيغة مشتركة تنهي النزاع القائم وتضع الحلول والخطوات التي تحفظ السلام وتعيد الحياة الى مجراها الطبيعي ' فالمعاناة التي يعانيها الاوكرانيين لا تختلف عن المعاناة التي يعانيها الروس ، وجميعنا نعلم ان جميع الحروب لا يمكن ان تحقق الفوز لطرف من الأطراف المتحاربة ' ومثل هذه الحرب الدائرة تحت مرأى ومسمع المجتمع الدولي تعد من بين اكبر التحديات التي يواجهها السلام العالمي .

الاشكال والأسباب التي تعيق مثل هذه المواقف تكمن في الهيمنة الامريكية على الموقف الدولي في المنظمة الدولية ' وامام ما تعلنه الولايات المتحدة من دعم وحث ودفع أوكرانيا لاستمرار القتال تعتبر شريكا فعالا في استمرار الحرب الدائرة خارج بلادها .

ان كلا من روسيا وأوكرانيا هما عضوين فاعلين من أعضاء الأمم المتحدة ، ويفترض عليهما الالتزام بالميثاق ونصوص القانون الدولي ' وان تضع قيادة البلدين مصلحة ومستقبل شعوبهم قبل أي موقف أو مصلحة أخرى ' الخسائر البشرية والمادية التي يفقدها كل طرف هي جزء مهم من التأثير المستقبلي على الحياة فيهما ' وان هذه الخسائر المادية في البنى التحتية بالإضافة الى خسائر السلاح والانفاق العسكري الهائل وتوقف عجلة الحياة ليس لها أي معنى ' وستنعكس حتما على مجريات الحياة والمواطنين التواقين

للحياة الامنة والسلام بديلا عن الخروقات والتجاوزات التي تصدر عن كلا المتحاربين ' وعلى المنظمة الدولية ان تنظر للنزاع القائم والحرب العسكرية الجارية بمنظار حيادي ' وان تأخذ على عاتقها ان تكون وسيطا لإيقاف القتال أولا ومن ثم اللجوء الى التفاوض والحوار ' بدلا من ان توجه الاتهامات الى طرف دون غيره قبل ان تتعمق في التحقيقات الدولية ' وقبل ان تتشكل لجان وهيئات مشتركة للبحث عن السبل والطرق التي تدعم عمل المنظمة الدولية وتحقق مقاصدها .

ومنذ بداية قيام الحرب والقتال بين البلدين ظهر التأثير الاقتصادي على العديد من بلدان العالم ' ومع الرغبة التي يتمناها محبي السلام العالمي في ان يسكت صوت الصواريخ والمدافع والبنادق ويرتفع صوت الحوار الا ان التأثير المذكور بدا يكبر ويتوسع مع استمرار هذه الحرب ' وما يحزن النفس ان التأثير انعكس على البلدان النامية والضعيفة اقتصاديا ليزيد معاناة البشر فوق معاناتهم المتعددة .

ان مجلس الامن الدولي مدعو لاتخاذ موقف حيادي ومنصف وانساني لإيقاف نزيف الدم بدلا من الانقسام والتخندق مع الأطراف المتحاربة ' وان تكون مبادئ القانون الدولي والنصوص التي تدعم عملية السلام هي القواعد التي ترسم منهج الحوار والمفاوضات الجادة والالتزام بالمقاصد التي تسعى لها المنظمة الدولية ' حيث ان الحوار المتقطع والبعيد عن الجدية بين ممثلي الحكومتين لم يثمر او يوصل الى نتائج تسهم في إيقاف القتال او اعلان الهدنة او إعادة قراءة أسباب الخلاف والنتائج التي توصلوا اليها ' وجميع المنظمات الدولية المعنية بالسلام العالمي وبحقوق الانسان مدعوة لان يرتفع صوتها وان تسهم بشكل فعال في ان تتوقف هذه الحرب ' وان تتوقف أيضا دعوات بعض الأطراف التي تحث وتساعد وتدعم استمرار هذه الحرب الطاحنة .

الأمين العام للأمم المتحدة مدعو لان يأخذ على عاتقه عملية إحلال السلام ' وان يكون هاجسه الأساسي ان يوفق لإيجاد سبل وطرق من شانها ان تحقن الدماء التي تسيل يوميا والبنى التحتية التي تتهدم وتسحق يوميا ' وان يضع كل امكانياته وخبرته الدولية في إحلال السلام بين البلدين ' بعيدا عن مواقف الدول في مجلس الامن وعن حق النقض الذي يعرقل عملية السلام ' لأننا ندرك ان قرارات الجمعية العامة غير ملزمة للدول ' في حين ان جهودا إنسانية ومواقف شفافة وحيادية يمكن ان تحقق نتائج إيجابية ' ما يجعل الحاجة ملحة لمبادرة إنسانية ينتظرها الناس في إيقاف الحرب وترميم مخلفاتها ' دون ان نغبن دور المنظمات الدولية في الدعم الإنساني لكلا الشعبين ' ومايزيد سعير النار تلك التقارير الإعلامية البعيدة عن الحقيقة وغير الحيادية التي تطلقها جهات إعلامية بقصد استمرار القتال او توجيه الاتهامات لطرف دون الاخر .

IRAQI DEMOCRATIC FORUM
Periodical magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
No. 119 Apr. 2023
العدد مائة و تسعة عشر - نيسان ٢٠٢٣

في الذكرى (35) عاماً لفاجعة حلبجة التي راح ضحيتها آلاف الأبرياء بالسلاح الكيمياوي المحرم دولياً

اليوم يوم الوشاح الأسود لأمة الكورد قدر لها ان تبيد على يد المحتلين لها بحروبهم الدموية المستمرة عليها منذ ظهور صوتها...وهي تنادي بالحرية على وطنها كوردستان..لم يكتفوا بمواصلة الحروب بل تخطى الامر بهم الى اتباع سياسة حروب الأبادة الجماعية جينوسايد وبالقصف الكمياوي من غازات الخردل والسيانيد ثم تلاها اعلان الأنفال عليها .. وقبلها التهجير وتغيب شبابنا في مقابر جماعية لم يتحرك المجتمع الدولي بغير الصمت على هذه الجرائم ضد الأنسانية.

في مثل هذا اليوم عانقت أرواح الألاف من الشهداء منبر الحرية المقدس بقدسية درجة الشهادة عند رب العالمين..اليوم ذكرى تعرض مدينة الشهداء حلبجة الصامدة الصامته والواقفة بكل شموخ وكبرياء امام مواقف الأعداء الى امطار مكوناتها سلاح الموت من الاسلحة الكيمياوية على رؤوس ابنائها من قبل هدام ونظامه المقبور..المجد والخلود لشهداء الكورد في كل اجزاءها .